الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الأدب العربي والفنون

قسم الدراسات اللغوية

التخصص اللسانيات العربية

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في الأدب العربي الموسومة ب :

الإجماع عند علماء البصرة

إعداد الطالب :

ولد يوسف جيلالي

إشراف الأستاذ

قوفي أحمد

السنة الجامعية : 2018/2017

كلمة شكر

أشكر كل من شارك من قريب أو بعيد في تشجيعي خلال مساري الدراسي إلى الآن و على رأسهم الوالدين العزيزين أطال الله عمرهما، ثم أساتذتنا الذين لم يدخروا جهدا في إمدادنا بالمعلومات الضروري، فهم قد بلغوا الرسالة كل حسب استطاعته، و لا أنسى أستاذي المشرف على هذا البحث –الأستاذ كوفي - ، و بعد أرجو من الله عز وجل – أن يلقى هذا البحث القبول و أن نكون قد أصبنا أو قاربنا الصواب.

إهداء

أبدأ شكري إلى الله عز و جل الذي أنار العلم إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

نهدي ثمرة جهدنا إلى نبع الحب و الحنان إلى التي وهبتنا بالحياة و أضاءت لنا طريقنا " أمنا العزيزة " إلى الذي كان لنا محفزا في طلب العلم ، إلى الذي لم يبخل بشيء من دفعنا للنجاح ، الذي علمنا أن نرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى " والدنا العزيز"

إلى من حبهم يجري في عروقنا و يلهج لذكرهم فؤادي إلى أخواتنا و أخوانا

كما نهدي ثمرة جهدنا لأستاذنا الكريم الدكتور قوفي أحمد ، إلى من علمنا حروف من ذهب و عبارات من أسمى و أجلى عبارات في العلم إلى من ضاع فكره منارة تسير لنا سيرة و العلم و النجاح .

إن المتأمل في علم النحو و أصوله يجده من أوسع العلوم، و هو علم عني به العلماء عبر العصور عناية فائقة حتى كثرت فيه المؤلفات ، و قعدت له القواعد و حفظ في بطون الكتب، و هو علم لا يحتاج إليه عالم اللغة وحده، بل يحتاجه طالب علم الحديث، و الفقه و التفسير و الحاصل أنه لا علم بدون نحو، لأننا نجد طالب العلم كلامه مليء باللحن و الخطأ، فكيف نأتمنه على فهم معاني الكتاب و السنة و هو لا يفهم النحو؟! ما يؤتمن في الواقع، و كيف يأتينا في مسائل يجتهد فيها و عبارته ليست جيدة ،ما يفهم اللسان العربي.[1]

هذه المنزلة الرفيعة التي احتلها النحو و أصول النحو كانت من حفظ الله- عز وجل لكتابه العزيز، كان هذا العلم علما مستقلا، و كما نعلم أن الشيء أول ما يخرج يكون ضعيفا، فكذلك علم النحو كان بذرة صغيرة ثم أخذ ينمو شيئا فشيئا حتى ذاع صبيته بين العلماء، و صار له أتباع و أئمة و مشايخ، و صارت فيه مناظرات و مجادلات كثيرة، و تفرع عنه ما سمي بأصوله النحو و ظهرت لديه مدارس و مذاهب.[2]

أحد يتولى مهمة النهوض بهذا العلم، و وضع قواعد تعصم اللسان العربي من الانحراف بلغته و التجرؤ على كتاب الله تعالى.

- و كان ذلك في عصر لا يزال الدرس اللغوي فيه قائما على رواية الشعر، و تفسير غريبة معانيه، إلى جانب أقرأ كتاب الله كما رواه السلف بقراءته المعروفة المتواترة، عصر لا يزال بعيدا عن أساليب التفكير المنطقي، و ما يستدعيه من تقسيمات و تعليلات للظواهر اللغوية، وأحتاج للمذاهب المتباينة، و ولع بالحدود و التعريفات للأبواب النحوية المختلفة[3].

- النحو بمعناه الحقيقي الطبيعي على لسان كل متكلم يتلقنه من موضعه، لأن الإنسان يتعلم النحو و هو يتعلم النطق.[4]

---

[1] صالح بن عبد العزيز آل الشيخ- جامع الرسائل و الدروس العلمية – ط1 1431ه-2010م – دار بن حزم –مصر- القاهرة ص27.

[2] محمد بن صالح العثيمين – شرح ألفية بن مالك – ط1- 1424ه-2013م دار ابن الجوزي –مصر- القاهرة ص8.

[3] د. صاحب أبو جناح –دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها – ط1- 1419ه-1998 م – دار الفكر- عمان الأردن –ص10.

[4] فؤاد حنا طرزي – في أصول اللغة و النحو – ط1 -2005م – مكتبة لبنان- بيروت- لبنان ص85 .

- و العرب كانوا يعرفون الإعراب قبل علم النحو كما كانوا يحسنون، النظم قبل علم العروض.و كان ذلك ملكة طبيعة فيهم حتى اختلطوا بالأعاجم، و أسلم هؤلاء و ليس فيهم ملكة اللغة ليفهما القرآن فاضطروا إلى ضبطها، و كانوا أكثر المسلمين انشغالا بذلك.

- و ما يتم تداوله في كتب النحو عن نشأة النحو و مفاده أن أبا الأسود وضع منه ما أدركه عقله، و نفذ إليه تفكيره، ثم أقرّ علي رضي الله عنه- ما وضعه، و أشار إليه بأن يقتضيه، فقام بما عهد إليه خير قيام.[1]

- و المتوقع أمام ظاهرة شيوع النحو أن يضع أبو الأسود صحيفة أو رسالة فيما تلحن فيه العامة، يجمع فيها ما يشيع من الأخطاء و وجه الصواب فيه، على غرار ما فعله بعض اللغويين المتأخرين ممن كتبوا في هذا الموضوع، و هو أمر يتفق مع المرحلة المبكرة التي عاشها أبو الأسود و طبيعة التفكير الذي كان يسود العصر. [2]على أن ما وضعه أبو الأسود من القواعد لم يكن ليسدّ الحاجة المستعجلة لضبط القراءة، فعهد إلى ضبطها بعلامات يتميز بها المنصوب من المرفوع، أو الاسم من الفعل، فوضع علامات كانت عند السريان يدلون بها على الرفع و النصب و الجر، أو يميزون بها الفعل من الاسم، [3]و هذه العلامات تتمثل في وضع نقطة فوق الحرف إذا فتح و تحته إذا كسر ، و وضع النقطة وسط الحر عند الضم، و وضع نقطتين ليدل على التنوين، و هذا ما تحول إلى علامات الإعراب المعروفة فيما بعد.

- نظم العرب الشعر و ألقوا الخطب، و تناشدوا و تراسلوا قبل تدوين النحو، إلا أنهم اضطروا إلى ضبط قواعد النحو و تدوينها بأسرع مما اضطر إليه اليونان و الرومان، التماسا للدقة في ضبط معاني القرآن، فلم يمض على نصف قرن حتى شعروا بالحاجة إلى النحو، ويغلب الظن أنهم نسجوا في تبوبه على منوال السريان فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق، اطلعوا على آدابهم و في جملتها النحو فأعجبهم، فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأن اللغتين شقيقتان، و يؤيد ذلك أن العرب بدءوا بوضع

[1] جرجي زيدان- تاريخ آداب العربية – ج1- الجزائر العاصمة-الثقافة العربية- 2007 ص 390-391 .

[2] د. صاحب أبو جناح –دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها –ص10.

[3] المرجع السابق –ص390

النحو و هم بالعراق بين السريان و الكردان، و أقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية.[1]

- أما استعجال العرب في تدوين النحو، فإنه تابع لاستعجالهم في الفتح، و نشر الدين لأن الفتوح دعت إلى الاختلاط بالأعاجم، و الاختلاط دعا إلى فساد اللغة، فأصبح الناس يهملون الإعراب، و كان العرب عند ظهور الإسلام يعربون كلامهم على نحو ما في القرآن، إلى من خالطهم من الموالي و المتعربين، فإن هؤلاء كانوا حتى في أيام الرّسول – صلى الله عليه و سلم- يخطئون في الإعراب.

- إذن فقد كثر اللحن بعد الفتوح و انتشار العرب في الأفاق، فتذمر العمال مما كانوا يسمعونه من اللّحن، و خصوصا في قراءة القرآن، و أحسّوا بحاجة شديدة إلى ضبط قواعد اللّغة.[2]

- و من هنا يمكن استخلاص الفائدة التي من أجلها وجد علم النحو و الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه هذا الفن، و هو تقويم اللّسان و منعه من الوقوع في اللّحن، و بالتالي الحفاظ على القراءة السليمة لآيات كانت ملكة طبيعية لديهم، و تعتبر الإساءة في نطقها إساءة لهم فضلا عن الإساءة للقرآن الكريم التي هي لغته ، و هذا ما ذهب إليه ابن جنّي في كتابه الخصائص حين قال في تعريفه للنمو **" هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب و غيره، كالتثنية، و الجمع، و التحفير، و التكسير، و الإضافة، و النسب، و التركيب، و غير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها. و إن لم يكن منهم، و إن شد بعضهم عنها ردَّ به إليها، و هو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"**.[3]

- إذن يمكننا قوله من خلال هذا النص هو أنّ النحو هو إتباع نهج العرب الذين هم أهل العربية الأصليين في النطق بكلامهم، على أساس الإعراب الذي يلحق أواخر الكلام، فالنحو يعني الإعراب، و هو علم يدرس أواخر الكلام من رفع، نصب، جر، و جزم و به نميز بين الفعل و المفعول به و المضاف و الجمع ، التثنية و الإفراد و غير ذلك، و الهدف منه كما يرى ابن جني هو إلحاق غير أهل العربية بأهلها العارفين بها، فينطق بها فصيحا و كأنه

[1] المرجع السابق ص 388

[2] المرجع نفسه ص 389 .

[3] أبو الفتح عثمان ابن جني – الخصائص – ج1 – تحقيق علي النجار – دار الكتب المصري- ص33

منهم و إن لم يكن منهم، أي أنّنا لو قابلنا أحدا من غير العرب مثلا، و كان قد نعلم قواعد النّحو و تكلمنا معه، فإننا لا نستطيع التمييز بينه و بين العربي الذي تعد العربية لغته الأصلية، و بالتالي نحسبه من العرب، و النحو هو أداة تعيد من انحراف عن العربية كأن ينصب الفاعل مثلا إليها، فإذا نصب الفاعل، جاء النحو يقول له الفاعل مرفوع و المفعول منصوب، و المضاف مجرور،و غير ذلك، ثم يعود ابن الجنّي إلى التعريف اللغوي للنحو،و هو القصد، فلو قلنا نحونا نحو العرب في كلامهم إذ اتبعنا قصدهم في النطق بالكلمة مرفوعة أو مجرورة، أو منصوبة، و من ذلك سمي النّحو نحوا،كما قال علي بن أبي طالب لأبي الأسود حين لقنه بعد قواعد العربية: " انح هذا النحو"، أي اتبع هذه الطريقة، أو اقصد هذا المقصد .

- و فوائد النحو كثيرة، فهو يعين على فهم الكتاب و السنة، لأنه يعرف الفاعل من المفعول به، و يعين على المعنى ، فكم من آية اختلف المعنى بإعرابها فقال تعالى:" **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ، وَ امْسَحُو بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ**". المائدة 06، أو " و أرجلكم" فاختلف المعنى باختلاف الإعراب، و من فوائده إحياء اللغة العربية الفصحى، و لاشك أنّ إحيائها، و انتشارها بين الناس يؤدي إلى سهولة فهم الكتاب و السنة على كثير من الناس،[1] كما أنّنا بدون النحو لا يمكن للإنسان أن يحسن التعبير عن أفكاره، أمّا إذا أراد أن يتعلم لسانا غير لسانه فدرس علم النحو فإنه يسهل عليه تناوله، و لذلك فالأمة قد نقضي قرونا عدة و هي تتكلم ، و تخطب، و تنظم السعر قبل أن تدون النحو و تجعله علما، فاليونان لم يبدؤوا بضبط نحوهم و قواعد لسانهم إلا في القرن الخامس قبل الميلاد،[2] و هكذا العرب كما ذكرنا.

- و بهذا نعلم أنّ من قام بنشر اللغة غير العربية بين العامة، فقد جني على نفسه، و على لغته، و على مكنه، أو علمه تلك اللغة.

[1] محمد بن صالح العثيمين – شرح الألفية بن مالك –ط1- 2013- دار ابن الجمي – مصر- القهرة – ص7

[2] جرجري زيدان – تاريخ آداب العربية – ج1 – ص 387

فلهذا نقول. ان تعلم اللغة العربية يؤدي إلى سهولة التخاطب، و الخاطب يقوي الإنسان على معرفة كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم [1]و هو الأساس الذي يقوم عليه الهدف من علم النحو.

- و هذا الباب يطول جدا – نعني مدح العربية، و النحو و فيما سنذكر أو قد ذكر منه مقنع في هذا الموضع، فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور و المستعمل المألوف بالدراية، و لو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره، من غير فهمه بالإعراب، لم يمكنه ذلك و هذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه.

- و خلاصة القول أن الفائدة كما في تعريف ابن جنّي – في تعلّم النحو الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدّل و لا مغيّر، و تقويم كتاب الله الذي هو أصل الدّين و الدنيا المعتمد، و معرفة أخبار النبي – عليه السلام- و إقامة معانيها على الحقيقة[2]

- و ممّا لا شك فيه أنّ علم النحو يشبه لحد كبير علم الفقه فكلاهما يستمد أحكامه من الأدلة الجزئية التفصيلية من بعد دراسة الأدلة الإجمالية الكليّة، و مثلما وقع الاختلاف بين الفقهاء، و تشعّب فقد وقع الاختلاف كذلك بين النحاة، إلاّ أنّ وقوعه في الفقه له ما يسّوغه، فقد يكون الاختلاف ناجما عن أخذ بعض المختلفين بمقاصد الشريعة، و أخذ بعضهم الآخر بظاهر النص، أو يكون سببه أنّ دلالة النّص كانت ظنية، أنّهم مختلفون في حجية بعض الأصول كالإجماع، و القياس، و المصالح المرسلة، و سدّ الذرائع، و عمل أهل المدينة، و غير ذلك .

- أمّا الاختلاف في النحو فربّما لا يكون له ما يسوغه في بعض الأحيان لأن النحو إنما وضع لأجل وصف الظواهر اللغوية كما هي لحفظ كتاب الله تعالى من التغيير و التبديل ، و قد أنزل الله كتابه بلغة كلّ حيّ من أحياء العرب تسهيلا على الأمّة و رأفة و رحمه بها، فكان

[1] محمد بن صالح العثيمين – شرح الألفية بن مالك –ط1- 2013- دار ابن الجمي – مصر- القهرة – ص8

[2] أبو القاسم الزجاجي – الإيضاح في علل النحو- تحقيق د. مازن المبارك- دار النفائس، بيروت ط2 1323ه – 1973م – ص96

من الواجب على النحاة، أن يستقروا لغة تلك الأحياء، و يقوموا بوصفها من دون أن يرجعوا إحدى اللّغات على أختها، يلغيها بعد أن نزل القرآن الكريم بها.[1]

- و حين فلد المجتهدون، أتعب المتبعون لهم أنفسهم و أفنوا وقتهم في الانتصار لرايهم و الذّب عنه بأدوات البحث الشرعي التي منها قطعا اللّغة العربية، فكان هؤلاء المتبعون من النحاة يقعدون القواعد النحوية بما يتفق مع آراء أولئك المجتهدين و يؤيدها و الأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- اختلف النحاة في حكم مجيء الباء بمعنى التبعيض، فذهب ابن جنّي، و ابن الحاجب، إلى أنّها لا تكون بمعنى التبعيضية، و ذهب الكوفيون، و الأصمعيّ، و الفارسيّ، إلى أنها تجئ للتبعيض، و منشأ الاختلاف اختلاف الفقهاء في المراد من مسح الرأس في قوله تعالى:"وَ امْسَحُوا بِرُؤوسِكُم" المائدة 06- هل يجب مسح الرأس كلّه، أو بعضه، فذهب مالك، و أحمد إلى مسحه كلّه، أو بعضه، فذهب أبو حنيفة، و الشافعي إلى مسح بعضه، و قد أنكر ابن جنّي مع أنّه حنفي – لا تضاح الحق لديه وضوحا لا يمكن دفعه- على القائلين بإفادة الباء التبعيض بقوله " فَأَمَّا مَا يُحْكِه أَصْحَاب الشَافِعِي –رضي الله عنه – من أن الباء للتبعيض فسيء لا يعرفه أصحابنا و لا ورد به ثبت" [2]و هنا يظهر التعصب للمذهب إذا أنكر أن يكون رأي أصحابه من البصريين هو أن الباء للتبعيض.

- لا بد من الإشارة على أنّ أول من تكلّم بالنحو كما هو متفق بين النحاة هو أبو الأسود الأولي، و أنه كان يتصدر للإعراب القرآن و أن هؤلاء الذين تزعم لهم الأولوية في بعض الأقوال من أمثال نصر بن عاصم و يحيى بن يعمر، كلّهم تلاميذ أبي الأسود الذؤلي ، أو تلميذ عنه أخذوا العربية و القراءة بالصرة [3]و قد أخذ عنه أيضا عبسة الفيل و ميمون الأقرن و غيرهما و عن هؤلاء أخذ علماء البصرة طبقة بعد طبقة حتى نشأت مدرسة البصرة ثم

---

[1] نوري حسن حامد المسلاتي- أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب النصاف لابن الأنباري – ط1-1491 ه- 2010 م- دار ابن حزم – بيروت- لبنان ص7

[2] المرجع اليابق – ص 80 -81

[3] سعيد الأفغاني – في أصول النحاة –ط1- 1407ه -1987م –بيروت- المكتبة الإسلامية بيروت ص 163 .

نشأت مدرسة البصرة ، ثم نشأ بعد نحو من مئة عام من تلاميذ هم من ذهب إلى الكوفة ، فعلم بما كان منهم (أي من أبي الأسود) ما يسمّى بمدرسة الكوفة.[1]

- ثم أخذوا بعد تقعيد لقواعد النحو – يؤصلون لهذا العلم و وضعوا له ألا يظهرون بها صحة ما يذهبون إليه و ظهر ما يدعى بأصول النحو و سيأتي الحديث عنه . انتهى

[1] الملاجع نفسه- ص 196

مـــقدمـــة

إن المتأمل في اللغة العربية، يجد أن علم النحو يتصدر مرتبة رفيعة بين علوم اللغة، و ذلك لكثرة مؤلفاته، و هو فن يعد واقع الفقه اللغوي، فقد اعتنى علما و نابه عناية لم يحض بمثلها أي علم من تلك العلوم ، كالصرف و البلاغة و نحوها، فقد دققوا في استخراج مسائله و الأحكام المختصة به، مستندين في ذلك على أصول و أدلة تعد بدورها مفتاحا تفتح به ألغاز تلك المسائل و على رأسها الإجماع.

- فالإجماع في الحقيقة يحتاج إلى وقفة كالتي حدثت مع الإجماع في الفقه- تبين فيها: هل يوجد إجماع حقا أم لا؟، و إن كان يوجد فأين مواضعه؟، و من أشار إليها من النحاة؟، و هل يجب أن يكون الإجماع بين المدرستين؟ . تعني بذلك أنّه إن لم يوجد إجماع بين البصرة و الكوفة فلا إجماع، ما نريد قوله هل يعتبر اتفاق مدرسة البصرة وحدها مثلا إجماعا؟ هذه الأصول دفعتنا إلى اختيار موضوع الإجماع- و خاصة إجماع البصريين لا النحاة عامة بل إجماع النحاة داخل مدرسة البصرة ، فان كان الخلاف بين عماء المدرسة قد درس فلا أقل من أن تدرس إجماعهم .

- و لابد قبل أن نشير إلى أننا تبعنا في دراستنا المنهج التاريخي و رأيناه مناسبا لمثل هذه الدراسات، مستندين على مجموعة من المصادر و المراجع، و منتهجين خطة بحث بثلاثة فصول تبدأ بتمهيد و تنتهي بخاتمة و هذه الخطة هي كالتالي:

- **مقدمة**
- **المدخل:** و قد مهدنا له للنحو و نشأته و هو بعنوان "النحو العربي المصطلح و النشأة "
- **الفصل الأول :** وعنوناه بـ "تاريخ أصول النحو"، و هذا بدأناه بتمهيد فيه إطلالة على تعريف هذا العلم و علاقته بالفقه و عناصره كالآتي:

*تعريف أصول النحو

*نشأة علم أصول النحو

*غاية علم أصول النحو

*أهم المؤلفين في أصول النحو

*أدلة النحو

- **الفصل الثاني:** يبدأ بتمهيد عن نشأة النحو بالعراق و أفضلية البصرة في ذلك و تحدثنا فيه عن

*عوامل أسبقية البصرة على غيرها من مدن العراق

*منهج البحث و مصادر الدراسة عند البصريين

*أشهر علماء مدرسة البصرة

*نشأة الخلاف بين البصرة و الكوفة

*الدوافع الباعثة على الخلاف

*مسائل الخلاف

- **الفصل الثالث:** بعنوان "الإجماع عند علماء البصرة" و فيه تطرقنا إلى:

*تعريف الإجماع

*أنواع الإجماع

*نشأة الإجماع

*المسئل المجمع عليها نحاة البصرة

- **الخاتمة:** و قد تضمنت أهم النتائج المتوصل عليها من البحث

تمهيد:

لعل دراسة الأصول التي بني عليها النحاة علم النحو أجدر المعالم على طريق تاريخه الطويل بالدرس و النقد، لأن هذه الأصول و منها (الإجماع) أصول متعددة تباينت في أنظار النحاة جميعا- قديما و حديثا – فوفقوا و قصروا، و استنتج هذا ترجح الباحثين ذات الشمال ، فلم ينهج بحث بهذا بسطا ، و توثيقا ، و نقدا و انتخابا لينتهي إلى أصول واضحة تنظم مسائل النحو كلها[1].

و كما سيأتي ذكره أن أصول النحو بمعنى مبادئه و قواعده و أدلته من سماع و قياس و غيرهما.

و فيما يتعلق بأدلة النحو ذكر السيوطي في كتابه أربعة هي : السماع، القياس، الاستصحاب، و الإجماع و هذا ظاهر في قوله :

أدلة النحو الغالبة أربعة:

قال ابن حنّي في الخصائص:" أدلة النحو ثلاثة: السّماع، الإجماع و القياس".

و قال ابن الأنباري في أصوله أدلة النحو ثلاثة: " نقل، قياس و استصحاب حال ".، فزاد الاستصحاب، و لم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم و قد تحصل مما ذكرناه أربعة

و قد عقدت لها أربعة كتب".[2]

نفهم من قول السيوطي أنه يجمع بين قولي ابن جنّي الذي حصر أدلة النحو في ثلاثة أشياء و هي السماع، الإجماع و القياس، مستعدا للاستصحاب، و بين قول ابن الأنباري الذي بدوره يجعل أصول النحو ثلاثة مخالفا في رأيه رأي ابن جنّي و ذلك بزيادة الاستصحاب و أبعاده الإجماع، إلا أن إغفاله للإجماع مع ذكر احتجاج النّحاة به في الإنصاف و عدم رده ذلك فيمكن تفسيره بأنه لم ير الاحتجاج بالإجماع دليلا قويا غالبا، لا لأنه لم يعدّه دليلا أصلا كما ذهب إليه السيوطي و بالتالي فهذا الأخير يجعل أدلة النحو أربعة و هي : السماع و

[1] حسن منديل العيكلي ، التيسير النحوي ص 70

[2] جلال الدين السيوطي – الاقتراح –ص14

القياس و الإجماع الذي لم يذكر ابن الأنباري، إلى جانب استصحاب الحال الذي أغفله ابن جنّي.

- و سنأتي في هذا الفصل إلى ذكر ما يتعلق بهذه الأصول و أراء النحاة و نخص بالذكر نحاة البلدين البصرة و الكوفة – حول الاحتجاج بها إلى جانب ذكر أبرز العلماء الذين ألّفوا في علم الأصول و ساهموا في الارتقاء به من خلا دراستهم للأصول النحوية و دورها في الوصول بالعربية إلى الحال التي آلت إليه.

تعريف أصول النحو:

لا نريد الخوض كثيرا في المفهوم اللغوي لمصطلحي **(الأصول)** و **(النحو)** ، فقد مضى الكلام عن معنى النحو، أما الأصل فقد وردت معاني كثيرة بهذا الحصول تصب كلّها في معنى واحد، و هو ما يبنى عليه غيره، و أصل الشيء أساسه يقول تعالى " أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةٍ طَيِبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ فَرْعُهَا فِي السَمَاءِ " (إبراهيم 24) كما ورد بمعاني أخرى و هي تختلف بين علم و آخر، ففي علم الفقه مثلا، تجدهم يقولون الأصل في هذه المسألة الكتاب و السنة، أي أن الأصل هنا هو الدليل، و يعني القاعدة المستمرة، و لذلك قالوا الأصل تحريم الميتة، لأنها قاعدة مستمرة إلا في حالة الاضطرار، و الأصل في باب القياس سواء في الفقه و النحو فهو أربعة أركان – أصل و فرع، علّة، و حكم فالأصل ركن من أركان القياس.

و أمّا ما يهمنا هنا هو التعريف الاصطلاحي لعلم أصول النحو، و هو علم جاء لتأصيل علم النّحو و تمكين العلماء من إثبات صحة مذاهبهم في الأحكام التي يتبنونها في المسائل النّحوية[1].

[1] محمد بن صالح العثيمين – أصول من علم الأصول ، ، ط 1-1431 ه -2010م ، دار المحسن ، الجزائر

و لقد أطلق مصطلح الأصول أوّل مرّة على ما يراد به علم الشريعة، و تسمى أصول الدين و يقابلها الفروع، و يراد به كل ما يتعلق بالأحكام العملية فنقول أصول الفقه، و يقابله الفروع الفقهية التي تستنبط على منهاج الأصول، و في العلوم الإسلامية يطلق على أصول الدين، و أصول الحديث و أصول الفقه و لها في الفقه الإسلامي خمسة معان و هي: ما يقابل الفرع، و ما يدل على الرجحان، و الدليل، و القاعدة التي يرتكز عليها الشيء، و ما يجعل لتشخيص بعض الأحكام الظاهرية أو الوظيفية.

و أما أصول النحو، فهي أول حالة للكلمة قبل أن يطرأ عليها زيادة أو حذف أو تبديل، و في توضيح أكثر التصاقا بالنحو نجد ابن الأنباري: " أُصُول النَحْوِ هِيَ أَدِلَةُ النَحْوِ و التِي تَفَرَعَتْ عَنْهَا فُرُوعَهُ، كَمَا أَنَ مَعْنَى أصول الفِقْهِ هِيَ أَدِلَةُ الفِقْهِ أَيْنَ تَفَرَعَت مِنْهَا جُمْلَته وَ تَفْصِيلُه..."[1]

و من هذا التعريف نجد ابن الأنباري يؤكد على الصلة التي تربط بين علمي أصول الفقه و أصول النحو بتعريف أصول الفقه، فأصول النحو عنده هي أدلة النحو و مبادئه التي تبنى عليها المسائل و التفريعات كما أن أصول الفقه هي أدلته الإجمالية التي تمكن الفقيه من معرفة استنباط الأحكام من أدلتها (أي من الكتاب و السنة).

و لذا نجد في تعريف أصول الفقه عند الأصوليين أنه :" علم يبحث في أدلة الفقه الإجمالية و كيفية الاستفادة منها و حال المستفيد" و هذا التعريف يشبه لحد كبير تعريف السيوطي لعلم أصول النحو في كتابه الاقتراح بقوله:" أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو

[1] د. محمد بلعيد – في أصول النحو –ط2 -2008 –دار هومة – الجزائر – ص 17-18

الإجمالية و كيفية الاستدلال بها و حال المستدل"[1]، و تعليقا على هذا التعريف فإنه يتضح لدينا أن موضوع علم أصول النحو هو:

*أدلة النحو الإجمالية.

*كيفية الاستدلال بها .

*حال المستدل.

- و كذلك بالنسبة لعلم أصول الفقه الذي موضوع الأدلة الإجمالية و كيفية الاستفادة منها و حال المستفيد مما يزيدنا ثقة أن العلاقة بين العلميين المذكورين جدّ وثيقة و هذا ما سنتقنه حين نعرف أن الأصول التي يعتمدها النحاة مستنبطة من الأصول التي وضعها علماء أصول الفقه و أخص بالذكر (القياس و الإجماع) و ذلك لأن لفظها لم يتغير.

- كما يتأكد لدينا أيضا- أن مرجعية علم أصول النحو هي أصول الفقه. فأغلب أصوله مأخوذة منه كما أشرنا إليه، فنسبة هذا العلم إلى علم النحو كنسبة أصول الفقه إلى علم الفقه، و لذلك نجد تشابها كبيرا بين قضايا هذا العلم و قضايا أصول الفقه و هذا ما أشار إليه ابن الأنباري في القول السابق.

نشأة علم أصول النحو:

- بدأ النحو في التطور رغم بساطته من مرحلة جمع اللغة، و الاستماع إلى الفصحاء البداة، و الأخذ عنهم ، حيث يدون اللغويون كل ما يسمعونه خلال إقامتهم مع العرب المتوغلين في البداوة، و الساكنين أقاصي البلاد باعتبارهم يملكون الفصاحة أكثر من الحضر الذين لانت ألسنتهم، أو في طريقها إلى قبول اللّين و هذه مرحلة التأليف المختلط و كانت كلها أصولا[2].
- و في ذات الوقت بدأت الدراسات المؤصلة للغة باعتماد القياس الأصولي الفقهي التي أخذت مبادئه الكبرى في تأصيله اللغة أثناء جمعها، و على اعتبار أنها اتصلت بالنص القرآني بل كانت السباقة لهذا الأمر.[3]

[1] جلال الدين السيوطي – الإقتراح في علم أصول النحو – ص 13

[2] عبود السامرائي – المدارس النحوية- ط1 – 2007 – 1437- دار الميسرة – عمان – الأردن –ص13 .

- و لمّا كانت الحاجة ماسة إلى ابتداع علم من شأنه أن يضع قواعد تعصم اللغة العربية من الانحراف، و تعطيها قوة خارج الجزيرة العربية، و هذا باعتماد منهج سابق طبق في القرآن الكريم، و هو منهج استدعته العاطفة الدينية، بالاستعانة بالمسائل الفقهية التي سبق أن بحثت في قضايا أصول الفقه.
- و هو ما يصرح به ابن الأنباري في **(نزهة الألباء)** بأنه في كتابه **(لمح الأدلة في أصول النحو)** كان ينسج على منوال أصول الفقه، و يعلل ذلك بأن بينهما من المناسبة مالا يخفى لأن **" النحو معقول من منقول"** كما أنّ الفقه **" معقول من منقول"**، و هذا ما يقصد به أصول النحو التي هي قواعده الأساسية، و هذا ما يقصد به أصول النحو التي هي قواعده الأساسية، و مبادئه التي تنبني عليها فروعه العديدة، و هكذا بدأت الأركان الأولى تضع أعمدتها على المسموع المتواتر و خرج علم يسمى **علم النحو.**
- نتحدث ها هنا عن قواعد النحو التي تزن الكلام الصحيح و نميزه عن الكلام غير الصحيح، و عن العلم بالمناهج و القواعد التي تبين للنحوي طرائق استنباط الأحكام النحوية التي انتمت إلى مذاهب و نزعات بغية الاجتهاد في الأصول حسب البيئة الجغرافية للمريدين أو المنتظمين في الحلقة العلمية، حتى أصبح علما يسمى علم النحو و كانت البداية في التأسيس الأولي لما لقب ب**أصول النحو العربي.**[1]
- لقد سبق و أن تطرقنا لتعريف أصول النحو ممّا أغنى عن ذكره هنا إلاّ أنه لا بد من العلم بأن أصول النحو هي تلك الأصول التي وجدت في كتب النحاة الأوائل، فقد كان سيبويه المقعد الأول لعلم النحو لأنه دون كل الأصول في كتابه (الكتاب)، و جعل منه علما مكتملا و بعضهم يرجعونه إلى المؤسسين الأوائل الذين بحثوا في قضايا النحو بدءا من أبي الأسود الدولي إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، و الذي يزعم بعض الدارسين أنه أول نحوي عني بدراسة النّحو دراسة علمية منظمة، و أول من نهج الطريق لعلماء النحو كسيبويه و النضر بن شميل، أن يدرسوا النحو على أنه مجموعة من القواعد و الأصول العامة بمعنى أنه

[1] المرجع السابق – ص11 .
-عرف مصطلح أصول النحو في القرن الرابع للهجرة وأول من كتب فيه ابن السراج (ت-ط 11 ه) في كتابه الأصول في النحو)

واضح دراسة علمية منظمة و بذلك تمتد المسألة لتمس فضل **المدرسة البصرية** في وضع الأصول و التي أنتج علماءها عديدا من الكتب تعتبر أصولا. [1]

- منها كتاب العين، كتب غريب القرآن، غريب الحديث، كتب التفسير ثم جاءت كتب أخرى مثل: الحدود النحوية، الكامل في اللغة للمبرد، الايضاح في علل النحو للزجاجي، البيان والتبيين للجاحظ، فقه اللغة الثعالبي، الأغاني للأصفهاني، و الأصول في النحو لابن سراج
- أضف إلى هذا المعاجم الأولى، و بعد هذه المؤلفات تظهر كتب تِسس بشكل ظاهر لأصول النحو أمثال.
- كتاب الخصائص ، و كتاب المحتسب، و كتاب المصنف، و كتاب اللمع لابن جني، الإيضاح للفارسي، التسهيل لابن مالك، الاقتراح للسيوطي و غيرها، و أما الكتب الحاملة لمصطلح الأصول وعدت من الكتب الأصول فنسجل منها:
- الكافي في أصول النحو لأبي جعفر النحاس (ت 338 ه)
- لمح الأدلة لأبي البركات الأنباري (ت 577)

- و هكذا نرى أن علم أصول النحو قديم يراد به القواعد الأولى الي يتوصل بها إلى الأدلة التفصيلية، تميز بخروجه عن شكلية المنطق الأرسطي، لأن استنتاجاته تأتي من الواقع العملي للغة[2]

غاية أصول النحو:

إن غاية علم أصول النحو تتحقق في موقعين أحدهما قريب و الآخر بعيد، فأما البعيد فكل ما يتحقق للنحو من فوائد يكون علم أصول النحو مؤصلا إليه و معينا عليه، و قد سبق و أن

---

[1] المرجع نفسه – ص 18 .

* نقل السيوطي عن الامام فخر الدين أن أصل الكتب المصنفة في اللغة كتاب العين.

*كتاب الأصول في النحو لابن سراج رغم تسميته إلا أنه يخرج عن مجال أصول النحو و يدخل في مجال علم النحو و هو متاب يتناول قواعد النحو عند ابن سراج.

[2] المرجع ع السابق

[2] صالح بلعيد- في أصول النحو – ص 18 .

ذكرنا فوائد علم النحو التي من أبرزها تقويم كتاب الله – عز وجل- و التوصل إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة كما يظهر من تعريف ابن جني للنحو.

إذا عرفنا هذه الفائدة للنحو أدركنا قيمة علم أصول النحو و تمرته البعيدة.

أما الموقع لا القريب لغاية هذا العلم فيجعلها ابن الأنباري في قوله: " و فائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة و التعليل و الارتفاع في حضيض التقليد إلى بقاع الاطلاع على الدليل، فان المجلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصّواب، و لا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك و الارتياب"[1] .

من هذا التعريف نستخلص أنّ أهميته هذا العلم – علم أصول النحو – هو معرفة أصول النحو هو معرفة أصول النحو و أدلته التي بها يمكن للنحوي أن يثبت رأيه في مسألة ما، و ذلك باستخراج الحكيم من الدليل مباشرة الشيء الذي يجعله يبتعد عن تقليد الآراء التي تبناها العلماء قبله مما يسقطه في بئر التعصب الذي يجب على المجتهد الابتعاد عنه، و بالتالي يقع في الخطأ و يجعله لا يستطيع التمييز بين الخطأ و الصواب و يكون أسيرا للشك و الريبة . انتهى

- خلاصة القول أنّ الغاية من هذا العلم تمكين الأصوليين من النحاة. إن صح التعبير- أن يتوصلوا إلى الأحكام النحوية عن طريق دراسة الأدلة الإجمالية – كما في أصول الفقه تماما- و هذه الأدلة و ضوابطهما هي التي تشكل نظرية النحو التي يلتزم بها النحاة في تطبيقاتهم و ما يعرض لهم من مسائل نحوية.

إدا علم أصول النحو هو علم يشتغل به المجتهدون من النحاة لا النحاة أنفسهم، و بمعنى آخر أنه إذا كان النّحوي يسعى إلى حفظ اللغة و قواعد العربية و تعليم غيره إياها، فإن

الأصولي هو الذي يعرف الطريق التي توصل إلى وضع القواعد وضعا سليما مستندا إلى الأدلة الصحيحة المعترف بها.[1]

أهم المؤلفين في أصول النّحو:

لقد توجه علماء الأصول إلى الدرس اللغوي بسبب أن النص القرآني معجز في لغته، و هو نص لغوي، كما أن الحديث النبوي الشريف حديث لغوي، و من هنا أجرو كثيرا من الدّراسات حول هذين النصين لإدراك القوانين التي تخضع لها العربية و معرفة المسالك الموصولة للمداولات، و من وراء ذلك نشأت الدراسات النحوية الأولى بسيطة باعتبارها تسجيلات لوقائع لغوية تعليلات ثم أخذت تفلسف و توضع لها الأصول العامة[2].

- كان معظم النحاة من الأدباء و اللغويين ذلك لأنهم اكتفوا من النحو بكتاب سيبويه، و لم يتصدّوا التأليف كتاب يقوم مقامه فانصرفت قرائحهم إلى ما دعت إليه المدنية من الانشغال بالأدب و اللغة، و أصبح تأليفهم في النحو من قبيل الكماليات و إن كان قد ألف بعضهم فيه مختصرات أو في بعض أبوابه، أو تعليقا على كتاب سيبويه.. فإن أصحاب هذه المختصرات أو التعليقات، و غيرهم من الأدباء صرفوا عنايتهم إلى الأدب و اللغة على أن بعضهم غلب عليه الأشغال بالنحو، فنتكلم عنهم في هذا الباب و نذكر ما وصل إلينا من مؤلفاتهم و هم:[3]

- **ابن السراج: (316هـ)**

[1] خالد بن سليمان مهنا الكندي- التعليل النحوي في الدرس اللغوي – ط1 -2007م -1427ه- ط2- 2009 م 1430ه- دار الميسرة- عمان – الأردن.

[2] صالح بلعيد ، في أصول النحو ، ص 20 .

[3] جرجي ، زيدان ، تاريخ آداب العربية ، ج 2 – الجزائر عاصمة الثقافة العربية ، 2007 – ص 317

أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي أحد العلماء المذكورين بالأدب، و علم العربية المجمع على فضله و نبله و جلالة قدره في النحو و الأدب.

نشأ في بغداد و أخذ النحو عن أبي العباس المبرد، و إليه انتهت الرئاسة بعد موته، و قد عاش ابن السراج في أزهى أيام العلم في حكم بني العباس في القرنيين الثالث و الرابع الهجريين، و كان واسع الثقافة متعدّدها، و كان مبرزا في اللغة و النحو و الأدب بل اشتغل بالمنطق.

و قد أثنى مترجموه على نبالة خلقه، و يذكرون في ذلك ما يرويه الرّماني من أنه }رى بحضرة ابن سراج ذكر كتابه (الأصول) فقال قائل : هو أحسن من كتاب (المقتضب) للمبرد، فقال ابن السراج: لا تقل هذا إنما استفد ناه من صاحب (المقتضب) و أنشد:

و لو قبل مبكاها بكيت صبابة بسعدي شفيت النفس قبل النذم

و لكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم

و قد صحب البرد و قرأ عيه كتاب سيبويه

و قد كثر تلامذته، و قد نبهوا جميعا، و من أبرزهم السيراخي المنوفي سنة 368 هـ و أبو علي الفارسي المنوفي سنة 384 هـ.

و أبو علي الغالي المتوفى سنة 316 هـ ببغداد في خلافة المقتدر و له مصنفات كثيرة منها:

*كتاب الجمل: و هو كتاب في النحو كان يشير إليه أحيانا في (الأصول) و قد شرحه الروماني

*الموجز: و هو كتاب في النحو و الصرف وقد شرحه الرّماني ،كذلك شرح كتاب سيبويه، و كتاب الاشتقاق و كتاب الهجاء أو الحفظ.... الخ.بيد أن (الأصول) كان معظم مصنفاته.[1]

- و يبدو فضل ابن السراج عاليا في الأصول و الأحكام العامة التي استخلصها من المسائل النحوية، و قد استفاد أبو علي و تلميذه ابن جني هذه الأصول منه و ضمناها كتبهم.[2]

- و قد أصاب رحمه الله يحين وصف كتابه بقوله : " أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، و جمعته جمعا يحضره، و فصلته تفصيلا يظهره، و رتبت أنواعه و صنفوه على مراتبها

[1] د. محمد حسن عبد العزيز – مصادر البحث اللغوي- ط1 يناير 1997- دار الكتاب الجامعي الكويت ص 131

[2] المرجع نفسه ص 132

بأخصر ما أمكن من القول و أبينه، ليسبق إلى القلوب فهمه و يسهل على متعلميه حفظه".
[1]فالكتاب موجز خال من الاستطراد، تجتمع موضوعاته محصورة في باب واحد لا في أبواب متفرقة كما هو الحال في كتاب سيبويه.

ابن جني (322 هـ):

هو أبو الفتح عثمان بن جني، الموصلي، و لا يعرف نسبه من وراء هذا، ذلك أنه غير عربي، فقد كان أبوه روميا يونانيا و كان مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأردي، و من ثم ينتسب ابن جني أرديا بالولاء، فيقول في آخر المنصف شرح تصريف المازني" قال أبو الفتح عثمان ابن جني الأردي..."، و لا تذكر لن المراجع التي بين أيدنا شيئا عن أبيه[2].

- أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفس[3].
- كانت المذاهب النحوية لعهد بن جني ثلاثة: مذهبان قديمان هما البصري و الكوفي، و مذهب حدث من خلط المذهبين و التخير منهما هو مذهب البغداديين.
- و كان بن الجني كششيخه أبي علي- بصريا فهو يجري في كتبه و مباحثه على أصول هذا المذاهب[4].
- توفي ابن جني ببغداد، و هو أعظم علماء النحو في عصره و أكثرهم أثارا، فكان شاعرا مطبوعا، و له قصائد حسنة لكن النحو غلب عليه، و له مؤلفات مهمة فيها فلسفة و نقد، هناك أشهر ما بقي منها:

1. الخصائص في اللغة: و هو كتاب عظيم الفائدة يبحث في أصول النحو على مذهب أصول الكلام و الفقه.

---

[1] المرجع نفسه ص 133

[2] أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص – ج1 ، تحقيق محمد علي النجار – دار الكتب المصرية ص 5 (المقدمة)

[3] المرجع نفسه ص 10

[4] المرجع نفسه ص 14

2. سر الصناعة في النحو .
3. شرح تصريف المازني.
4. كتابة العروض.
5. مختصر القوافي.
6. اللمح في النّحو .
7. المحتسب في إعراب الشواذ.
8. شرح المتبني.
9. المبهج: و هو شرح أسماء شعراء الحماسة شرحا لغويا تاريخيا.
10. مختصر الملوكي أو جمل أصول التعريف.
11. علل التثنية.
12. التنبيه في شرح الحماسة: و هو كتاب ضخم في نيف و 400 صفحة فيها شرح لغوي نحوي. [1]

ابن مضاء القرطبي (592 هـ):

- و أما ابن مضاء فلا خلاف أنّه كان يتجه اتجاها مخالفا في الدرس النحوي، إذ ثار على النحو و النحاة بدافع ديني و سياسي غالبا لأنه كان ينتمي إلى المذهب الظاهري.
- قال الملقي فيه: " إن له في الكتاب المذكور أشياء جرج بها عن مقاييس العربية، أدّه نظره إلى ذكرها".[2]
- و على ذلك كان لابن مضاء منهج منفرد و آراء انفرادية .

أبو إسحاق الزجاج (311هـ):

[1] جرجي زيدان – تاريخ آداب العرب –ج2 –ص 537

[2] حسن منديل العكيلي- التسيير النحوي الماصر في ضوء الخلاف النحوي – ط1 – 2014 دار دجلة المملكة الأردنية- عمان ص81.

أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، سمي بذلك لأنه كان يخرط الزجاج، تلقى العلم المبرّد، و كان يدفع له الأجر بمشقة لقلة ذات يده، ثم طلب بعضهم معلما من المبرّد فدلهم عليه، و صار مؤدبا للقاسم بن عبيد الله بن سليمان، فكان ذلك سببا في غناه، و له مؤلفات كثيرة هناك ما بقي منها:

1) كتاب سر النّحو.
2) كتاب الإبانة و التفهيم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم.
3) كتاب خلق الإنسان في اللغة و فيه أسماء أعضاء الإنسان.
4) كتاب معاني القرآن.[1]

أبو بكر بن الأنباري (328 هـ):

- هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري من أهل الأنبار و هو غير كمال الدين الأنباري المتوفى سنة 577 هـ، كان أبوه محمد الأنباري من أهل الأخبار و النحو، فتلقى ابنه العلم عنه و عن ثعلب، و كان يضرب به المثل بسرعة الخاطر، و خصور البديهية، و كان قوي الذاكرة، يملي علما مما يحفظ 300000 بيتا شعريا و شاهد في القرآن، و قيل كان يحفظ 120 تفسيرا للقرآن بأسانيده، و ذلك من غرائب الحفظ، و ألف في النّحو و اللغة، و الأدب و القرآن و الحديث فمن كتبه كتاب غريب الحديث فالو أنه 4500 ورقة و شرح الكافي 1000 ورقة و قس عليهما و إليك بعض ما وصلنا من كتبه:

1)كتاب الأضداد في النحو.
2) كتاب الزاهر في معاني كلمات النّاس.
3) شرح المفضليات.
4) كتاب الإيضاح في الوقف و الامتداء.
5) كتاب الهاءات في كتاب الله .[2]

[1] جرجي زيدان – تاريخ آداب العرب – ج2 - ص 321 .

[2] المرجع السابق – ص 322 .

أبو البركات الأنباري (577هـ):

هو أبو البركات بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الأنباري الملقب بكمال الدين المنوفي 577هـ النحوي المشهور و العالم بعلوم العربية و أسرارها، تعلم في المدرسة النظامية ببغداد حتى برع في فنون مختلفة، و قرأ النحو على الجواليقي و لازم أستاذه ابن الشجري، و له مصنفات عديدة من أهمها: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، و قد نشر غير مرة، و أسرار اللغة حققه و نشره محمد بهجة البيطار بدمشق، و الأضداد حققه محمد أبو الفضل و نشره بمصر و الكويت، و الإغراب في جدول الإعراب و لمع الأدلة و قد حققها و نشرهما بدمشق سعيد الأفغاني.

- أما كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) و الذي حققه الشيخ محي الدين عبد الحميد و نشره في مجلدين بمصر – فهو أوسع كتب الخلاف مادة و أحكمها منهجا. ذكر فيه مائة و إحدى عشرين مسألة بأدلة الفريقين (البصرة و الكوفة) قياسية و سماعية مع البسط و التفضيل على نحو ما بين فقهاء الشافعية و الأحناف، ووقف منها موقف الفيصل العادل غير متعسف في حكمه و لا متعصب في قضائه يؤيد البصري مرّة و يرجح الكوفي أخرى، و هكذا يقول في خطبة كتابه.[1]
- و ثمة نحاة آخرون تركوا أثرا كبيرا في الدرس النحوي بعدهم و هم لا يقلون أهمية عمّن ذكرناهم، سنشير إلى بعضهم على سبيل المثال حتى لا يطول بنا المقام بها تتعدى مساحة الزمان و المكان، منهم:
- أبو عثمان المازني (49هـ) الذي تميز بعلم الصرف فضلا عن علمه بالنحو.
- و الرماني (384هـ) الذي غلب عليه التفكير العقلي المتأثر بالفلسفة حتى أصبح صوتا وحيدا بين أصوات النحاة في القرن الرابع الهجري، ذا منهج مستقل في معالجة البحث النحوي.
- ابن الشجري صاحب الأمالي المشهورة (ت 447هـ).

[1] د. محمد حسن عبد العزيز – مصادر البحث اللغوي- ص 92 -93

- ابن فضال المجاشعي (479هـ) صاحب المنهج الجديد التعليمي في شرح عيون الإعراب.
- ابن باشاد (469هـ) صاحب (التعليقة الضخمة في النحو الذي قالوا عنه أنه خالف النحاة كثيرا، و ملك النحاة في مسائله العشر "المتعبة إلى الحشر" الذي خالف فيها النحاة كثيرا.
- العكبري (616هـ)، ابن يعيش (643 هـ)، خالد الأزهري(905هـ)، صاحب كتاب التصريح على التوضيح المشهور، فالسيوطي(911هـ)صاحب كتاب الاقتراح أشهر المتأخرين ، فالأشموني (929هـ)، فمحمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (1089هـ) صاحب كتاب " نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل و هو كتاب كبير و غير هؤلاء كثيرون لم نذكرهم لضيق المقام [1]

أدلة النّحو

أ- السّماع:

- إن المدونة اللغوية التي اختصت بها اللغة العربية و هي ما يسميها القدامى "بالمسموع" أو " السماع " كاسم هي أعظم مدونة لغوية في تاريخ البشرية و كما سنرى أن القبائل العربية التي أخذت منها اللغة- و نتج عن ذلك هذا المسموع العملاق – كانت تغطي شبه الجزيرة كلها في الجاهلية، و كان الأخذ لما روي و اشتهر عند فصحاء العرب من شعر الشعراء الذين وصلت منهم إلينا البيت أو البيتان أو الدواوين الكبيرة ، ثم تقلصت رقعة الفصاحة تدريجيا باختلاط العرب بغيرهم و نتج عن ذلك من اختلال النظام اللغوي للعربية على ألسنة العرب من الجيل الثاني أو الثالث فأوقف العلماء أخذهم و سماعهم من الحوافز حيث كثر ذلك و خاصة عن الشعراء الذين لم تكن لغتهم الأصلية العربية الفصحى و حدها و حصل ذلك في نهاية القرن الثاني و ربما كان بعض الشعراء القدامى يرفض الأخذ عنهم لا لوجودهم في هذا العصر بل لسبب الذي ذكرناه.

[1] حسن منديل العكيلي- التسيير تانحوي المعاصر – ص 87

- أما القرآن الكريم فقد اشتهر بين الناس أن اختلال النظام اللغوي للعربية أدى ببعض المسلمين إلى ارتكاب الخطأ في أداء النص القرآني، و أن هذا كان السبب الرئيسي في ظهور النحو، و أول من وضع النحو هو أيضا استقرى النص القرآني لاستخراج الثوابث اللغوية الخاصة بإعرابه، ثم كان جميع من جاء بعده من النحاة هم في نفس الوقت من القراء –بدون استثناء- ثم ألهم الله واحدا من هؤلاء القراء المبرزين و هو أبو عمرو بن العلاء إلى التوسع فيما بدأ به الأولون، و ذلك بالرجوع إلى كلام العرب الذي به نزل القرآن الكريم مستوحيا في ذلك ما كان قد دعا إليه عبد الله بن عباس –رضي اله عنهما- من الاعتماد على الشعر لتفسير معاني القرآن اللغوية.[1]
- يعد السّماع مصدر رئيسيا للنحو العربي، فلا يمكن للنحوي أن يستنبط قاعدته إلا به، و لا يجوز له اللجوء إلى القياس إلا بعد تعذر الشاهد منه.
- و قد عرّفه ابن الأنباري- في كتابه لمع الأدلة- بأنه: " الكَلاَمُ العَرَبِيُ الفَصِيحُ، المَنْقُولاُ النَقْلَ الصَّحِيحُ، الخَارِجِ عَنْ حَدِ القِلَةِ إلى حَدِ الكَثْرَةِ".

و هذا يعني أن السّماع ما توافرت فيه الشروط الآتية:

1) أن يكون عربيّا، فخرج بهذا الشرط الكلام الأعجمي.
2) أن يكون في عصر الفصاحة و مكانها، فخرج شعر الأقاليم المناحة للحجم، و الأقاليم التي بينها و بينهم صلات، كما خرج شعر المولدين و في الاحتجاج بشعر الشعراء الإسلاميين خلاف، و الذي جرى العمل عليه أن حجة.[2]

- و لما كانت الغاية من جمع المادة اللغوية الحفاظ عليها مما ليس منها، و الحرص على صفاء ملكتها و سلامة سياقاتها، و تمييز الأصيل من الداخل عليها، و معرفة ما يصلح للاحتجاج به منها، فقد رأى النحويون ألا يأخذ و اللغة إلا من الأماكن التي يثقون بفصاحتها و سلامة لغتها، و هي الأماكن الموغلة في التبدي و اللصيقة بطابعه، البعيدة عن المناطق المتاخمة للعجم أو التي بينها و بين العجم صلات.

[1] د. عبد الرحمن الحاج صالح- السماع الغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة-دار موقم- الجزائر -2007- ص 251-252

[2] نوري حسن حامد المسلاني- أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الانصاف لابن الأنباري- ص97 .

- و عليه فإن قبائل اليمن ، عمان، أرض اليمامة، البحرين، العراق، و الشام لا تعد حجة، قال أبو عمرو بن العلاء :" أما لسان حمير و أقاصي اليمن اليوم بلساننا، و لا عربيتهم بعربيتنا".[1]

3) أن يكون سنده صحيحا، فإن كان ضعيفا لأجل إرسال أو كان أحد رواته ضعيفا لسوء حفظه، أو كذابا، أو مجهولا ردّ و لم يعد سماعا[2] و مثاله: ما جاء في كتاب (الأمالي) لابن الشجري، و كتاب تلميذه أبي البركات بن الأنباري(الإنصاف)، و اللفظ لابن الشجري:" قال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: سمعت أحمد بن يحيى عن سلمه بن عاصم عن الفقراء أن أعرابيا بشر بابنه ولدت له، فقيل له: نعم الولد هي، فقال: والله ماهي بنعم الولد، نصرها بكاء، و برها سرقة".

- فهذا الشاهد مسلسل بالثقات الأثبات، فأبو بكر الأنباري من العلماء و الذين وصفوا بحسن السريرة، و صدق الديانة، و جودة القريحة، و ثعلب لا يسأل عن مثله، و كذا القراء، و سلمه بن عاصم كان أديبا، فاضلا، عاقلا، ثبتا، و كل واحد من الرجال هذا السند قد سمع ممن فوقه و لازمه، فسلم السند من الإرسال و ضعف رواته، ى فهو صحيح.

4) أن يكون النقل شائعا، فإذا كان قليلا نادرا فلا يعد نقلا و هذا الشرط غير متفق عليه[3].

و قد اعتمد النحاة - و أعني البصريين على الأخص- في مادة منهجهم على الأفصح من الألفاظ و الأسهل منها على اللسان، و لذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية، و المصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية، فاختاروا من العرب قيسا، و تميما و أسدا، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة و الإعراب و التصريف، ثم أخذوا من هديل و بعض كنانة و كان يجاور الأمم الأخرى، و من هنا رفضوا الأخذ من لحم و جذام لمجاورتهم أهل مصر، و لم يأخذوا من قداحة و لا من غسان ولا من أياد لمجاورتهم أهل الشام، و لا من النصر لمجاورتهم اليونان، و لا من بكر لمجاورتهم النبط و الفرس، و لا من عبد قيس، و لا من عمان لمخالطتهم الهند و

[1] المرجع نفسه ص 156 .

[2] المرجع السابق ص 97 .

[3] المرجع نفسه ص 98 .

الفرس، و لا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند و الحبشة، و لولادة الحبشة فيهم، و لا بني حنيفة و سكان اليمامة و لا من ثقيف و سكان الطائف، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين بدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم.

- أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع، فأخذوا من أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب، فلم يبالغوا في التحري و التنقيب.
- و لعصر الفصاحة باعتبار نوع المادة اللغوية المحتج بها حدان ينتهي عندهم الاحتجاج باللغة على القاعدة، فإن كانت شعرا فغن زمنه على الرأي المشهور و ارجع ينتهي عند سنة (150هـ).
- و هي السنة التي مات فيها الشاعر إبراهيم بن هرمة الذي حتم به الأصمعي الشعر.
- و هناك رأيا آخران- كما أشرنا إليه- لم يلتفت إليهما، ولا عول عليهما من قبل الجمهور من النحويين و هذان الرأيان هما: الأول يرى عدم الاحتجاج بشعر الشعراء الإسلاميين، أمثال جرير، و الفرزدق، و الأخطل و صاحب هذا الرأي: أبو عمرو بن العلاء، و عبد الله بن أبي إسحاق، و الحسن البصري و عبد الله بن شبرمة.

و الرأي الآخر يرى جواز الاحتجاج بالشعراء المولدين، مثل بشار بن برد و أبي نواس، و أبي تمام، و نحوهم.[1]

- و لأجل هذا الاختلاف في الاحتجاج بشعر الشعر فقد قسم الشعراء إلى أربعة طبقات.

1) طبقة الشعراء الجاهلين كامرئ القيس، و النابغة و أضرباهما.
2) طبقة المخضرمين مثل حسان بن ثابت، و كعب بن زهير.
3) طبقة الإسلاميين مثل : جرير و الفرزدق.
4) طبقة المولدة مثل: بشار بن برد، و أبي نواس.

أما إذا كانت المادة اللغوية نثرا فإن الحد الزماني لها يختلف باختلاف المكان، فإن كانت بالحضر فزمن الاحتجاج ينتهي بنهاية القرن الثاني، و إن كانت بالبدو فإن زمن الاحتجاج ينتهي عند منتصف القرن الرابع.[2]

[1] نوري حسن حامد المسلاتي- أسباس اختلاف النحاة- ص 160-161

[2] المرجع نفسه ص162 .

و أما السماع من حيث وصوله إلينا فينقسم إلى قسمين: متواتر و أحاد و ا شك أن نقل الآحاد يعد تبعا للرؤية النحوية نوعا من الشاذ.[1]

- فالتواتر هو أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه عن مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن، و ما تواتر من السنة و كلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب. و هو يفيد العلم القطعي الضروري، لأن النقل متى كان كذلك فإنه يفيد العلم القطعي لا الظني النظري، إذا الإنسان يجد نفسه مضطرا لقبوله، مثل الإخبار عن وجود مكة قبلة المصلين من المسلمين بالحجاز، و نحو ذلك.[2]
- أما نقل الآحاد فهو الذي لم تتوافر فيه شروط التواتر من اتصال للسند و ثقة الرواة وعدالتهم و غير ذلك- و هو "دليل مأخوذ به" و يشترط في نقل الآحاد " أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا...فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله، و يقبل نقل الواحد، و لا يشترط أن يوافقه في النقل غيره" و هو يفيد العلم الظني النظري لأنه يجوز في حق الثقة الواحد أن يسهو و يخطئ و ينسى، فإذا قيل كيف قبل نقله و هو يخطئ و ينسى؟ - قيل إنما قبل نقله لطلبة الظن أنه لم ينسه و لم يخطئ فيما نقل، إذ هذا هو الأصل فيه، و الخطأ أو السهو أو النسيان عارض فمن منا لا يسهو و لا يخطئ و لا ينسى.
- نستخلص مما سبق أن المراد بالسماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل : القرآن الكريم، و الأحاديث النبوية، و كلام العرب، قبل البعثة و بعدها إلى أن فسدت الألسنة، سواء كان نظما أو شعرا.[3]
- و أول الأدلة السماعية:

1) **القرآن الكريم و قراءته**: لم يختلف النحويون في صحة لاحتجاج بالقرآن الكريم، لأمه أصح منقول و أبعده عن الفساد و التحريف و مع هذا فقد رد بعض النحويين – كما سيأتي- و نخص المتقدمين منهم، قراءات قرآنية لمخالفتها القواعد النحوية المشهورة عندهم فالقراء

[1] المرجع السابق – ص 100.

[2] المرجع نفسه – ص 101 .

[3] عبد المجيد عيساني – النحو العلربي بين الأصالة و التجديد – ط1- 1420هـ-2008م- دار بن حزم –بيروت – لبنان- ص 84

يقول في قراءة الأعمش لقوله تعالى:" وَ مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ"–إبراهيم 22-بكسر الياء " و لعلها من وهم القراء" غير أنه استقر عند متأخري النحويين قبول القراءات كلّها و الاحتجاج بها للمسائل النحوية من غير رد شيئ منها، سواء في ذلك القراءة المتواترة و الصحيحة و الشادة.[1]

2) **الأحاديث النبوية**: المراد بها عند الباحثين في الأصول النحوية أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، و أقوال الصحابة- رضي الله عنهم التي تروي الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري ، و هشام بن مروة، و عمرو بن عبد العزيز، و الذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرّسول و الصحابة تقتهم بصحة صدورها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية.[2]

- و مع إجماع اللغويين و النّحاة عامة على أن النبي- صلى الله عليه و سلم- أفضح العرب قاطبة و أن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج اذا ثبت لهم أن لفظ النبي نفسه، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين:
- فريق غلب على ظنه أنها لقطه – عليه السلام- فأجاز الاحتجاج بها و فريق غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، و إذا لا يجيز الاحتجاج بها.[3]
- و خلاصة الكلام أنه يجب الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول و ان اختلفت فيها الرواية، و لا يستثنى إلا الألفاظ التي تجئ في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له، و يشد أزرنا في ترجيح هذ الرأي أن جمهور اللغويين و طائفة عظيمة من النحويين سيتشهون بالألفاظ الواردة في الحديث و لو على بعض رواياته.[4]

3) **كلام العرب:** المراد بهذا الأصل ما نقل عن العرب من نثرا أو شعر في عصر الفصاحة و مكانها- كما تقدم الحديث عن ذلك، و هو مصدر و له به النحاة، و لهجوا به كثيرا، فأولوه

---

[1] المرجع نفسه- ص85 .

[2] سعيد الأفغاني- في أصول النحو- ص 46.

[3] المرجع نفسه – ض47 .

[4] المرجع نفسه –ص 58 .

عنايتهم، و اهتموا به اهتماما بالغا بعد أن أرادوا اللحن قد كثر، و شاع بين الناس، و أخذ خطره يمتد إلى القرآن الكريم بدخول شعوب كثيرة من العجم في الدين الحنيف، و تفشيه بين العرب الخلص أنفسهم بمخالطتهم تلك الشعوب حتى فسدت ألسنتهم و ذهبت سلائقهم، فما كان أمامهم من سبيل للقضاء على هذا الخطر الداهم الذي يهدد لسان العرب، اللسان الذي به يتم فهم الرسالة الإسلامية إلا أن يهبوا الجمع ما تيسر لهم من كلام العرب الموثوق به، فشدوا الرّحال و ضربوا أكباد الإبل إلى البوادي لسماع اللغة صافية نقية و ليتسنى لهم بعدد ذلك سن القواعد التي تتوافق مع ذلك سن القواعد التي تتوافق مع ذلك الكلام و من ثم إذاعتها.[1]

ب- القياس:

يعد القياس الأصل الأول عند النحويين و المقدم على ما سواه عند تقعيد القواعد النحوية، و استخراج الأحكام، فكم من شاهد سماعي ردّ لأجل أنه مخالف للقياس و معارض إيّاه، مع أن القياس فرع من السّماع، و الفرع لا يرقى رقي الأصل، و ينحط أبدا أنهم قد قالوا عن لغة قريش أفصح من لغة تميم، ولغة تميم أقيس منها.[2]

[1] نوري حسن حامد المسلاتي – أسباب اتلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف – ص 155 .

[2] نوري حسن حامد المسلاتي- أسباب اختلاف النحاة- ص 203 .

- و لم يكن هنالك اختلاف بين نحاة الرعيل الأول في جعل القياس حجة يؤخذ بها و يلجأ إليها، إلى أن خرج نفر ممن تأثروا بمذهب أهل الظاهر، فنبذوا القياس و أعرضوا عنه، زاعمين

أن الحجة في السماع فقط، و من هؤلاء ابن مضاء القطبي الذي نفى القياس في المسائل النحوية كما نفاه في المسائل الفقهية زاعما أن القياس يفتقر إلى ما يجمع بين المقياس و المقياس عليه في الحكم قال:" و العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء و تحكم عليه بحكمه و علة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، و إذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، و لم يقبل قوله" [1].

- و ردا على ذلك يمكن القول أن إنكار القياس في النحو أو في الفقه لا يتحقق ذلك أن القياس معتبر في الشريعة، و الدليل على اعتباره نصوص عديدة منها أن الله وصف هذه الشريعة بأنها ميزان، و الميزان يساوي بين المتساويات و من المساواة بين المتساويات القياس، كما أن القياس قد كثر استخدامه في القرآن و من أمثلته أن الله قاس النشأة الأولى في مواطن عديدة،فإذا استخدم القياس في الكتاب دل ذلك أنه يشرع لنا استخدامه، إضافة إلى ذلك أنه يشرع لنا استخدامه، إضافة إلى ذلك أن النبي صلى الله عليه و سلم – استعمل القياس، و استعماله دليل على مشروعيته، و ذلك في قضايا عديدة منها قوله صلى الله عيه و سلم:" أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضَيْتَهُ"، قالت نَعَمْ، فقاس – عليه السلام – ديون الله على ديون الآدميين، ثم إنْ إجماع الصحابة –رضي الله عنهم- فقد أجمعوا على استخدام الصحابة فيها القياس فلم يوجد منكر، و لذلك قال عمر – رضي الله عنه-:" اعرف الأمثال، و قايس الأمور، و اعرف الأشياء و النظائر"، و كتاب عمر لأبي موسى ورد من ثلاثة طرق مكلم في آحادها، منها طريق و جادة صحيحة، فحينئذ فالكتاب فيها يظهر أنه صحيح.[2]

[1] المرجغ نفسه -ص 205 – ص 206

[2] د. سعد ناضر الشقري- شرح الأصول من علم الأصول- ط1-1431 هـ-2010 م- دار كنوز اشبيليا- المملكة العربية السعودية- ص264-265-266 .

- هذا من جهة القياس الفقهي، أمّا في النحو فإنكار القياس غير وارد و لا يمكن أن يتحقق بأي شكل ذلك أن النحو قياس كله، و أن إنكار القياس إنكار للنحو، و هذا يظهر من بيت الكسائي:

إِنَمَا النَحْوَ قِيَاسَ يُتْبَعْ وَ هُوَ فِي كُلِ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

- كما يظهر من قول ابن الأنباري:" العلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس" ، و هذا ما يؤكد ما قلناه سابقا من أن القياس هو الأصل الأول في النحو.[1]
- يعرّف الأنباري القياس بقوله: " حمل فرع على أصل، بعلّة، و إجراء حكم الأصل على الفرع".
- فصار القياس بهذا التعريف ذو حد و شروط و أركان و أصبح دارس النحو فضلا عن غيره من الدارسين يحسّ أنه يقرأ الفقه و أصوله منقولين نقلا إلى النحو و أصوله، لقد فرض على اللغة منهجا غريبا عنها. [2]
- كما نستخلص من التعريف أن للقياس أربعة أركان هي كالآتي:

1- **المقيس عليه:** عند النحاة هو النصوص اللغوية المقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، سواء كان النقل سماعا أو رواية، مشافهة أو تدوينا، ليبنى عليها حكم المقيس ، و قد عبر عنه ابن الأنباري بالأصل، و للمقيس عليه أحكام لابد من توافرها فيه ليصح القياس عليه دون أن نتكلف استنتاجا، و ليسلم من شبيهة و اعتراض، و ألا تغلو فيه ببعد، فتتحول مسائله إلى ضرب من اللهو و العبث مما لا طائل وراءه فأحكامه هي :

- ✓ أن يطرد في القياس و الاستعمال جميعا مثل: قَامَ زَيْدٌ، و ضَرَبْتُ عَمْرَا، و مَرَرْتُ بِسَعِيدٍ.
- ✓ ألا يكون شاذا في الاستعمال، ضعيفا في القياس: كحذف نون التوكيد نحو:

[1] د.تمام حسان- الأصول دراسة ايستمولوجية لأصول الفقه اللغوي – ط1- 1411 هـ -1991م- دار الثقافة- الدار البيضاء (المغرب)

[2] د. سعيد جاسم الزبيدي- القياس في النحو العربي- ط1- 1997 – دار الشروق- رام الله – المنارة.

اضْرِبْ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبُكَ بِالسَيْفِ قَوْسَ الفَرَسِ

قالوا: (أضْرَبْتَ عَنْكَ) فحذف نون التوكيد، ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد (الإطناب) للتحقيق، ة هذا ما يليق به الإطناب و الإسهاب، و ينتقي عنه الإيجاز و الاختصار.

- ✓ ألا يكون شاذا في الاستعمال مطردا في القياس، فليس لك أن تستعمل أن بعد كاد نحو:كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ
- ✓ ألا يكون مطردا في الاستعمال شاذا في القياس، فإذا كان كذلك فلا بد من إتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره نحو قولهم: أَخُوصُ الرَّمْتَ، وَ اسْتَصْوَبَتُ الأَمْرَ.
- ✓ ألا يكون شاذا، أو ضعيفا في الاستعمال و القياس، فلا يسوغ القياس عليه، و لا رد غيره إليه، كرفع المفعول، و جر الفاعل، و رفع المضاف إليه، فينبغي أن يرد لأنه جاء مخالفا للقياس و السماع، فلم يبق له عصمة تضيفه.
- ✓ ليست الكثرة شرطا في المقيس عليه، فقد يقاس على القليل، و يكون غيره أكثر منه فلا يقاس عليه نحو قولهم: شَنُوءَة- شَنَئِيٌ فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى رَكُبَةَ – رَكَبِيٌ و إلى حَلُوبَة حَلَبِيٌ، قياسا على شَنَئِي .
- ✓ ألا يكون مما يحتمله القياس و لم يرد به الاستعمال.[1]

- أما المقيس: أو الفرع فهو الشيء غير المسموع من العرب، و يسمى المحمول نوعان :

- إما أن يكون استعمالا لا يتحقق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تسمع على نمط الجمل التي سمعت.
- و إما أن يكون حكما نحويا نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع كما في:
- إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل.
- حمل إعمال ما على إعمال ليس.
- جزم الأفعال على جرّ الأسماء.
- رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل.
- بناء الأسماء على بناء الحروف.[1]

[1] المرجع السابق – ص 20-21-22-23-24 .

- **الحكم:** هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، لذا فإن الحكم عند النحاة ينقسم إلى خمسة أقسام هي:

1) **الواجب:** كرفع الفاعل و تأخيره عن الفعل، و نصب المفعول، و جرّ المضاف إليه، و تنكير الحال و التمييز.
2) **الممنوع:** كأضداد ما كر في الواجب.
3) **الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.
4) **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: ضَرَبَ غُلاَمَه زَيْدَاً.
5) **جائز على السواء:** كحذف المبتدأ أو الخبر، و إثباتهما حيث لا مانع من الحذف، و لا مقتضى له.[2]

- **العلة:** و هي الجامع بين الفرع و الأصل في الحكم، و في هذا ردّ على ما ذكره ابن مضاء سابقا.

و العلة هي أس القياس، و قطب رحاه، إذ لا يصح القياس إلا بها و لا يلحق الفرع بالأصل إلا بوجودها، فهي التي تعطى القياس أهميته، و تكسبه حجيته، و لم يكن أحد من النحاة الأوائل من أمثال الخليل، و سيبويه، قد تكلم عنهما مفصلا، و أفردها بالحديث، و شرح مسالكها، و إنما استنبطت من كلامهم.[3]

و أخيرا لا بد من الإشارة إلى أن أركان القياس و أنواعه كان له دور في اختلاف النحاة، و هو اختلاف لا مناص من وقوعه ذلك لأن إدراك القياس و حمل الفرع على الأصل، و إلحاق الشبيه بشبيهيه، تتفاوت فيه العقول، و تتباين فيه الإفهام، مما يتبين أن النحوي ربما يدرك العلة التي من أجلها رفعت العرب أو نصبت أو جرت، فيكون حمله عليها صحيحا، و لأجل أنها الجامع بين الفرع المقيس، و الأصل المقيس عليه، و ربما لا يدركها حقيقة فيأتي من يكشف عنها، و يرشد إليها فيقوم القاعدة.[4]

---

[1] المرجع السابق – ص 26 .

[2] المرجع نفسه- ص 34.

[3] نوري حسن محمد المسلاني- أسباب اختلاف النحاة- ص 225 .

[4] المرجع السابق- ص 246 .

ج- الاستصحاب:

- الاستصحاب هو الاستدلال بالأصول المثالية إذا لم يوجد دليل من السماع أو الإجماع أو القياس الحملي.
- جاء في ارتقاء السيادة: " و هو إبقاء ما كان على ما كان، عند عدم دليل النقل عن الأصل، و هو معتبر كبقاء الأسماء على الإعراب، و الأفعال على البناء حتى يوجد الناقل" [1] و المعنى أنّه الأولى البقاء على الأصل حتى يوجد دليل يزيح الحكم عن الأصل إلى غيره، فأصل الأسماء الإعراب، و لا يمكننا الحكم بينهما إلاّ إذا وجدنا دليلا من السماع أو القياس أو الإجماع فإذا سائل متى يمكن أن نحكم على الاسم إذا شابه الحرف فهو مبني و هذا فيه دليل من القياس .
- و مثال آخر أنك تستخدم الفعل (ذهب) في كتابك و نطقك دالا على الزمان و الحدث فإذا قيل لك، لماذا استخدمته دالا على الزمان و الحدث، قلت في جوابك: إن من "...تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل". [2]
- و قريب من هذا تعريف الاستصحاب في الفقه:

" اعلم أن الأحكام السمعية لا تدرك بالعقل، لكن دل العقل على براءة الذمة عن الواجبات، و سقوط الحرج عن الخلق في الحركات و السكنات، قبل بعثة الرسل عليهم السلام، و تأييدهم بالمعجزات، و انتقاء الأحكام معلوم بدليل العقل قبل ورود السّمع، و نحن على استصحاب ذلك إلى أن يرد السمع، فإذا ورد نبي و أوجب خمس صلوات، فتبقى الصلاة السادسة غير واجبة، لا بتصريح النبي بنفيها، ولكن كان وجوبها منتفيا إذ لا مثبت للوجوب، فبقي على النفي الأصل، لأن نطقه بالإيجاب قاصر على الخمس، فبقي على النفي في حق السادسة، و كأن الأصل لم يرد" .[3]

---

[1] خالدا بن سليمان بن مهنا الكندي- التعليل النحوي في الدرس اللغوي – ط1 – 2007م- 1427هـ -- ط2-2009 م - 1430هـ - دار المسيرة- عمان – الأردن – ص 107.

[2] المرجع نفسه – ص 107 .

[3] المرجع السابق – ص 108 .

- و هذا يعني أن الحكم باق على أصله إلى حين ورود دليل أو نص من الكتاب و السنة يحوله من الوجوب إلى الاستحباب أو من الإباحة إلى التحريم و ما إلى ذلك، و كما هو معلوم لدى الأصوليين أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا إذا وجد دليل بتحريمها، ومثال على الاستصحاب في الفقه أن أكل الميتة حكمه حرام، و لكن عند الاضطرار ينتقل حكمه فيكون واجبا، حفاظا على سلامة البدن، و هذا دليله قوله تعالى: فَمَنْ اضْطُرَ غَيْرَ بَاغٍ وَ لاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ" و قوله : فَمَنْ اضْطُرَ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لإِثْمٍ فَإِنَ الله غَفُورٌ رَحِيم" .
- لكن الفارق بين الاستصحاب في النحو و الاستصحاب في الفقه، أن النحوي قد يستدل بأصول مثالية لها وجد في اللغة، على خلاف الأصولي الذي لا يستصحب إلا ما لم يرد فيه نص و لم يصح إلحاقه بغيره بالقياس.[1]

الخاتمـــة:

و في ختام الحديث عن أدلة النحو نلاحظ أن أصول النحو لم يتفق عليها كلّها و ذلك لأسباب:

1) بعض هذه الأدلة يصعب تحقيقها كدليل الإجماع، الذي يتطلب إجماع نحاة البلدين البصرة و الكوفة معا، على ألا يخالفوا النص و القياس، كما نقل عن ابن جني – كما سيأتي الحديث عنه في –فصل الإجماع -حجيته و شروطه- و ربما هذا هو السبب الذي دفع الأنباري إلى استبعاد الإجماع من كتابيه " الإغراب"، "لمع الأدلة" و يجدر بنا الإشارة إلى أننا تركنا الحديث عن الإجماع هاهنا لأننا رأينا أن نخصص له فصلا كاملا بما أنه موضوع بحثنا و ما الحديث عن أصول النحو إلا كمقدمة لذلك.
2) و لأن النحاة جوزوا الاستدلال بأدلة عقلية، ففتحوا الباب على مصراعيه لمن أراد أن يزيد من أدلة النحو، لذا تجد بعض هذه الأدلة قد أحدثها المتأخرون، فالأنباري أضاف دليل السبر و التقسيم الذي لا نجده كما يبدو عند ابن جني، كما نجد دليل الأولى في لمع الأدلة، و لا نجده في الاقتراح، و نجد أن الاقتراح أضاف أربعة أدلة لم تكن في لمع الأدلة هي العكس و عدم النظير، و الاستقراء و الباقي .

[1] المرجع السابق – ص 108

تمهيد

تجمع المصادر على أن العراق كان مهدا النشأة النحو ، و ذلك لأسباب الأتية:

1 - كان العراق ملجأ للعجم قبل الفتح الاسلامي ، و بعد الفتح أقبل المسلمون عليها عربا و عجما اذ أنها تمتاز بأسباب الحياة الناعمة و رغد العيش .

2 - إن العراق أكثر البلاد العربية اصابة بوباء اللحن و تعرضا لمصائبه بسبب هذا المزج (بين العرب و العجم).

3 – كان العراقيون ذوي عهد قديم بالعلوم و التأليف و لهم فيها خبرة متوارثة.[1]

و من المعلوم أن الطائفتان اللتان غصب بهما طلاب العربية ، كما البصرة و الكوفة وقد تحنا فرتا جميعا على استخراج هذه العلوم بعد أن كانت السابقة فيها للبصرين بما اصلوا و فرعوا و كان هؤلاء غزيرة التحقيق و التحميص دون الكوفيين فبغت احدى الطائفتين على الأخرى فقاسة و حسدا ، ثم استطار الجدال بينهم فوقعوا من المناظرة في أمر مستدير و تباين ما بين الفئتين الا حيث تتصلان في الكلام لتدفع احداهما الأخرى و قد كان البصريون يريدون ان أصحابهم لو ركبوا في نصاب رجل واح[2]د ما بلغوا أن يعدلوا أضعف رجل في البصرة و قد رموهم

أي الكوفيين في باب الكذب بقمص الحناجر و الأخذ عن كل بر في الرواية و فاجر وجعلوهم من علماء الأسواق و تلامذة الاوراق و لشد ما انذروا جميعا بعضهم على بعض يمثل هذا الكلام و قاموا في المناظرة كل المقام على أن العلم منذ وجد انما تخلص حقائقه بالجدال فرحهم الله الغالب و المغلوب .

و قبل المضيء فيما بدأنا الحديث عنه لا بد أن نسوق هذه الكلمات الموجزة في تاريخ البصرة التي تعد اضافة الى الكوفة مصرا عظيما خرج منه علم العرب ، و الذي يرجع اليه سند العربية في سائر الأمصار .- فالبصرة فقد اتخذنا المسلمون مصرا كانوا يغزون من قبل

[1] إبراهيم عبود سالم أني – المدارس النحوية ص 23.

[2] مصطفى صادق الرافعي تاريخ أداب العرب ج 1 – ط 1 – 1429 ه -2008 دار بني حزم بيروت لبنان .

البحرين ليشتوا فيه ، ثم ليلذوا به اذا رجعوا من غزوهم و أول من صرها عتبة بن غزوان بن ياسر ، وذلك في سنة اربع عشرة للهجرة في خلافة عمر بن خطاب و هي أقرب الى البوادي الصريحة من الكوفة تكاد تقابل في وضعها سرة البادية التي ضربت فيها القبائل العربية الفصيحة ، و لذا فصح أعرابها و تميزا أهلها بالصحيح ، و كانت مثابة الجفاة الخلص من أعراب و تميزا أهلها بالصحيح ، و كانت مثابة الجفاة الخلص من أعراب البادية ، وقد كان فيها المربد و هو عطاظ الاسلام ، يقوم فيه ضربوا المثل بأدب البصريين ، و جعلوا هذا الأدب فيهم بمنزلة ما اختصت به الأمم طبيعة من الميراث التاريخي كحكمة اليونانيين ، و صناعة أهل الصين ، و ما اليها [1]

و قد أجمع القدماء من العلماء العرب على الفضل يعود للبصرة في وضع النحو و هي التي تعهدته بالرعاية في نشأته الأولى ، حتى أقامت صرحه ، ورفعت أركانه ، وأصبح علما له أصوله و شواهده و قواعده و تحليلاته ، و اقيسته و تعليلاته .

و يكفي البصرة فخرا أن يكون اما مها الخليل بن أحمد ، و تلميذه النابه سيبويه صاحب (الكتاب) [2].

1- عوامل أسبقية البصرة على غيرها من مدن العراق

تعد البصرة أسبق مدن العراق اشتغالا بالنحو كما أشرنا اليه سلفا حيث احتضنت النحو زها قرن من الزمان ، قبل أن تشتغل به الكوفة ، فالبصرة هي التي شادت صرح النحو و رفعت أركانه ، بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات الذكر الحكيم ، ورواية الشعر و الأخبار ، و قد كان القدماء يعرفون ذلك ، فنصوا عليه بعبارات مختلفة .[3]

[1] مصطفى صادق الرافعي – تاريخ اداب العرب- ص 195

[2] د. محمود سليمان ياقوت مصادر التراث النحوي 2003- دار المعرفة ص 10.

[3] إبراهيم عبود السامرائي – المدارس النحوية – ص 23

و يمكن ايجاز أسباب أسبقية البصرة على غيرها من المدن العراق في الاشتغال بالنحو في النقاط التالية :

العامل السياسي المتمثل في كون البصرة عثمانية أموية ، و الكوفة علوية عباسية ، و اتخاذ علي رضي الله عنه الكوفة مقرا لخلافته و اطاعة الكوفيين له ، في الوقت الذي شق فيه أهل البصرة عليها عصا الطاعة ، اضافة الى موقعة الجمل و مسألة التحكيم التي كان الغانم فيها الأمويين لذا كان طبيعيا أن يكون الاستقرار و الطمأنينة للبصريين في لوقت الذي كانت فيه قلوب الكوفيين تغلي على البصريين ، وهكذا فازت بقصب السبق على غيرها و تمكنت من حمل رئاسة العربية و لا سيما النحو[1]

2 الموقع الجغرافي فالبصرة تقع على طرف البادية مما يلي العراق ، فهي اقرب مدن العراق الى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار ، فعلى مقربة منها بوادي نجد غربا و البحرين جنوبا ، و الأعراب يفدون اليها منهما و من داخل البصرة و ليست كذلك الكوفة و بغداد ، فمكن هذا هل البصرة أن يأخذوا العرب دون أن يتكلفوا مشاق السفر.

3 - كان للعامل الثقافي و يتمثل في قرب سوق المبرد من البصرة اثر واضح في سبق البصرة للاشتغال بالنحو ، اذ كانت تنعقد فيها مجالس للعلم و المناظرة ، و يفد إليها الشعراء و رواياتهم ، فهي تشبه سوق عكاظ في الجاهلية ، ينزل فيها العلماء و الأدباء و الأشراف للمذاكرة و الرواية و الوقوف على ملح الأخبار و كان اللغويين يأخذون عن أهله ، و يدونون ما يسمعون فيأخذ عنهم النحويون ما يصحح قواعدهم ، و لم يكن سوق الكناسة بالكوفة كذلك

[1] إبراهيم عبود السامرائي –ا لمدارس النحوية – ص 23

، اذا أن ساكنيها أقل عددا و فصاحة ممن كان بالبصرة من الأعراب ، و إن كان منهم لفيف من بني اسد و غيرهم الا أن أغلبهم يمانيون ، و أهل اليمن قد فسدت لغتهم لمجاورتهم الحبشة و اتصالهم بالهند و مخالطتهم التجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار [1]

و بهذا كانت البصرة منبع العلم و المصدر و بثقافته شمل الكثير من الأمصار الإسلامية ، و استطاع رجالها أن يضعوا أصوله و ضوابطه و أقيسته من أجل تفسير أيات الله تعالى و أحاديث النبي صلى الله عليم و سلم و أساليب أسلافهم العرب الفصحاء ،و بعد فتحها توافد إليها الكثير من الثقافات الشعوب و تعلموا مع الاحتفاظ بمقومات عروبيتهم و لقد أنشأت الأسواق منها سوق الأيل و قد كان كما سبق ذكره مثل عكاظ ينشد فيه الشعر ورواة الأخبار و الأيام ، خلفت الأدب و لم ينته القرن الأول حتى صارت مركز الطلاب العلم و الدراسيين

و أصبحت مفخرة من مفاخر العرب و قد اختلط العرب بغيرهم بعد الفتوحات الاسلامية و ظهر خليط من العلماء يجمعون الثقافات و العلوم العربية ، مع علماء عظماء أخذوا يعقدون حلقات الدروس لتلقى العلوم كعلوم القران و الحديث و الفقه و الأسواق مراكز للثقافة العربية اللغوية و الأدبية من خلال الأشعار ، و الخطب ، و القصص فيحفظها الناس و يوازنونها و ينقدوها و ظهرت مراكز ثقافية فيها مثل المسجد الجامع ، مجلس الحسن البصري و مجلس واصل بن عطاء ، و مجلس حمادة بن سليمة [2]

و ما يثبت لنا أن أولية العربية كانت في البصرة أن أبا الأسود الدولي قد نزل لها و أخذ عنه جماعة هناك ، فكان كل أصحابه الذين شفقوا العربية بعده بصريين ثم انتقل النحو الى الكوفة ،إضافة إلى هذا فلا علم أحد من أهل الكوفة ، و لا روى عنهم شيئا من الشعر ليرووه شعراء إلا ليقيموا منه الشواهد ، و لا يعرف في تاريخ البصريين من روى الشعر عن الكوفيين للشاهد ، إلا ابازيد الأنصاري ، فانه روى عن المفضل الضبي ،لثقته في الشعر و تحريه ، اذ لم يكن للكوفيين رواية يذكر بإزاء علماء البصرة إلا المفضل هذا ، و هو أوثق من روى الشعر منهم و قد اختص به دون العربية و اللغة ، و لذلك أمنو جانبه و زيادة على هذا كله

[1] المرجع السابق ص 25

[2] خديجة الحديثي المدرسة النحوية ط 2 دار الأمل اربد الأردن 2001 ص 25 -29

فان الكوفيين كانوا يأخذون عن أهل البصرة ، و ما من أحد من أساتذتهم إلا و قد تلمذ لبصري [1]

و من ذلك كله يتبين لنا حقيقة أن البصريين هم الذين كانت لهم الأولوية في وضع النحو و كانوا السباقين إليه فتعهدوه بالرعاية ، بينما كان غيرها منشغلا عنه و نقصد الكوفة خاصة .

2 منهج البحث و مصادر الدراسة عند البصريين

لما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية لكي يستنبطوا منها القواعد و الأحكام، اختطوا لذلك خطة لا يحيدون عنها

أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصلية ،و يأخذوها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة ، فحددوا لذلك مكانا و زمانا ، و قد سبق الحديث عن ذلك.

-أما المكان فاتخذوا له طريقين

أولهما الأخذ عن أعراب البادية ،بالرحلة إليهم أو ممن وفد من الأعراب عليهم ، فمشافهة الأعراب كانت سبيلا إلى جمع اللغة ، و إقامة اللسان ،و لم تكن الرحلة الى البادية وحدها ،هي طريقتهم إلى مشافهة الأعراب ،و أخد اللغة عنهم ،بل كان من الأعراب من يفد الى المدن العراقية الكبرى ،انتجاعا للكسب برواية الأخبار و الأشعار،أو بتعليم من شاء من أبناء الأمراء ، و كان مذهب أبي عمر و بن العلاء يقصر الأخذ على سكان البادية .

- ثانية الطريقتين الأخذ عن فصحاء الحضر – و هم فئتان ،فئة من الأعراب اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرا لها و مقاما فظلوا بمنحى عن الاختلاط بالأعاجم و المولدين فسلمت لهم لغتهم، وفئة من أهل الحضر ....عند اللغويين و النجاة من خاصة – سليقتهم و استقامت السنتهم بما حفظوا من القران و شعر مرويات مأثورة أما البصريون كما جاء عن السيوطي فلم يأخذوا عن حضري قط [2] بعكس نجاة الكوفة الذين أخذوا عن أهل الحضر من جاور المتحضرين من الأعراب ، فلم يبالغوا في ....و التحري كما فعل علماء البصرة ، الذين كان يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره ممن سبق من القبائل

[1] مصطفى صادق الرافعي تاريخ آداب العرب ج1 ص 208- 209
[2] المرجع السابق ص 59

الفصيحة و من ذلك ما جاء عن أبي عمر وين العلاء من أنه أستضعف فصاحة أعرابي يقال له : أبا خيرة لما سأله فقال :

كيف تقول : استأصل الله عرقا نهن ؟ ففتح ابو خيرة التاء من عرقا نهن فقال له أبو عمرو: هيهات ابا خيرة لأن جلدك فأبو عمروا كان قد سمع ابا خيرة ، وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة باللحن لتقدمه في السن و طول مخالطته لأهل الحواضر [1]

أما الزمان الذي حددوه ، لأخذ اللغة كما ذكرنا فقد كانت حدوده بنحو ثلاثمائة سنة منها مائة و خمسون قبل الاسم و مائة و خمسون بعده ثم نظروا فيما روي بعد ذلك ، فان كان عن أهل البادية فهو حجة في اللغة ، وانجاز الاستشهاد به في البلاغة و الدرس الأدبي .

على أن تحديد مصادر المادة اللغوية لا تعني سلامتها التامة ،فوضعوا ضوابط لضمان ذلك ، وقسموا المادة إلى قسمين : متواتر و أحاد و جعلوا شرط التواتر أن ... عدد النقلة حدا لا يجوز أفيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، و الآحاد ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة وهو دليل مأخوذ به ، و اعتدوا الأول دليلا قطعيا يفيد العلم ، أما الثاني فيفيد الظن و اشترطوا أن يكون ناقل اللغة عدلا ،رجلا كان أم امرأة حرا كان أم عبدا .

و اعتمدوا بمبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة اللغوية ، فهم إذن قاموا بنقد للقبائل قبلوا على أساسه القبائل التي يحتج بالمسموع عنها ، حتى إذا ستوت المادة العلمية بين أيديهم موثقة ظاهرة السلامة بحثوا عن ظواهر اللغوية الشائعة فيها فاستخرجوها ووضعوا على أساس منها القواعد و قرروا الأحكام ، و هذه كانت خطة البصريين [2]

كما أجمع أن البصريين كانوا يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقافات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن الطريق الحفظة ، والإثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة اليهم فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائلة .

---

[1] عبود السامرائي المدارس النحوية ص 30

[2] أحمد محمود نخلة في أصول النحو العربي ص 60

أما فيها يخص كمية المقيس عليهم المنقول عن العرب الكثرة الكاثرة فيقعدون على الأكثر و الا فعلى الكثير ، وإلا فعلى القليل و إلا فعلى الأقل ،و إلا فعلى النادر ، و الا قاسوا الأشباه بالأشباه و النظائر بالنظائر إذا لم يتناقض مع الوارد ،و لذا اعتبر سيبويه قياس فعوله بفعلية في النسب إليها بحذف حرف المد و قلب الضمة فتحة ، و ان لم يردمنها إلا شيء في النسب إلى شنوءة .

كما تقدم في باب القياس أولوه أو اعتبروه شاذا يحفظ و لا يقاس عليه ، وقد ينكرونه أو يقولونه أنه ضرورة ، و قد كان عبد الله بن أبي اسحاق شديد التجريب في القياس ، سريعا الى تحطئيه المعربين اذا خرجوا عن المألوف في كلام العرب

و اشتهر البصريون بأنهم أهل السماع ، و ليس المعنى ، أنهم لم يلجأ و الى القياس ، و لكن لما تحفظ البصري و تشتد في اقيسه تبعا للمسموع المعتمد عنده المقنن بضوابط و شروط سمي أهل سماع [1]

و أما فيما يخص مصادر الاحتجاج ، فمن المعلوم أن القران الكريم و الحديث النبوي و كلام العرب مي كما ذكرنا الأصول النقلية التي اعتمد عليها اللغويون في الاستشهاد و التوثيق اللغوي من الناحية النظرية ، و لكن الاحتجاج بها كان متفاوتا من الناحية العلمية و لم يكن الاعتماد عليها بدرجة متساوية ففي حين كان للشعر الصدارة في الاستشهاد لقي الحديث صدودا من جمهرة النجاة ، و لم يأخذ النص القرآني و قراءاته المكانة اللائقة به باعتباره أوثق الأصول و سنتناولها حديثا عن كل أصل منها على حدة و مدى اعتماد نجاة البصرة خاصة عليها في الاحتجاج ووضع القواعد.

أما القران الكريم ، فلم يقم خلاف على أنه أصل من أصول الاحتجاج و الاستشهاد في اللغة و النحو ، لكن جاء الأمر عند معظم البصريين على وجه الخصوص على عكس ما هو متوقع أو

[1] عبود السمرائي– المدارس النحوية – ص 31-32-33

مفترض و على رأسهم سيبويه الذين كان عليه أن يجعل القران الكريم أساسا لوضع القواعد النحوية ، ثم تأتي بقية الشواهد في المرتبة الثانية ، و لكنه على عكس الوضع فجاء الهرم مقلوب عنده و معظم النحاة بعده ، و لعلها واحدة من الآثار السلبية التي حلفها كتابه ، و قد لخص الدكتور أحمد مكي الأنصاري و جهة نظر سيبويه من القراءات في أربعة مواقف هي :

1- موقف المعارضة لبعض القراءات
2- موقف المعارضة الخفية اخر حيث يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بالآية ، دون أن يصرح بالآية نفسها .
3- موقف التأويل و الإخضاع للآيات التي تتعارض مع القاعدة البصرية
4- موقف الموافقة التي تندرج تحت قواعد النحوية [1]

مع ذلك فان موقف سيبويه و من واقفه لا يعني أن ننكر اقامة البصريين نحوه عن القران الكريم و هذا يدل على أن القران كان أحد مصادرهم المهمة و الأساسية ، الا أن رفض القراءات التي لا تنسجم مع القاعدة قد كان من عاداتهم ودابهم مند مرحلة التأسيس الأولى ، بدءا بنصر بن عاصم ، و أبي عمرو ، و مرورا بالخليل و سيوبه ، ووصولا الى ابن جنى و غيره من اللاحقين ، و هذا ما أكدته طائفة من أقوال نحاة البصرة ومنها قول ابن جني في قراءة أبي عمرو بن علاء ، و هو من شيوخ البصرة الذين أرسوا دعائم نحوها " يغفر لكم " الأحزاب – 71" فأما قراءة أبي عمرو" يغفر لكم " بادعام الراء في اللام فمدفوع عندنا انما هو شيء رواه القراء و لا قوة له في القياس "[2]

و ما يمكن استخلاصه مما سبق أن سيبويه ومن قال برأيه في القراءات ، قد يكون سبب مليهم لذلك الرأي هو عدم وضوح المنهج ، و لكن ما نميل إليه هنا أن احتمال الميل النصرة المذهب النحوي ليس بعيدا لأكثر من وجه .

1- أنهم كانوا يعلمون أن القراءة سنة متبعة يلزم المصير إليها و قبولها و العمل بمقتضياتها ذليل ذلك قول سيبويه ان قراءة لا تخالف لأنها سنة "

[1] د . مجاهد عبد الكريم علم اللسان العربي ط 2009 جار أسامة الأردن بيروت

[2] نوري حسن حامد المسلاقي – أسباب اختلاف النجاة – ص 127 - 128

و مع ذلك فان النجاة لم يأخذوا من القراءات الا ما وافق مذهبهم و طرحوا منها ما خالف قواعدهم ،وبذلك جعلوا قواعدهم معيارية رفضوا بها شواهد كثيرة صحيحة .

الثاني : أن البصريين مثلا طعنهم في إمامة حمزة بقولهم على لسان أبي الطيب اللغوي : " أهل الكوفة يتخذونه إماما معظما مقدما و ليس يحكى عنه شيء من العربية و النحو ، وإنما هو صاحب قراءة ... و لم يكن يعرف الكلام العرب و لا نحو ز لا كان يدعي ذلك

، و كان يلحن في القرآن و لا يعقله " و طعنهم في الكسائي [1] و كفى به فخرا قول الشافعي فيه " من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي " قد استندوا في مسألة (كلا و كلتا مثنيان لفظا و معنى فقط ؟) الى قراءاتها و قراءة خلق تلميذ الكسائي لقوله تعالى : " اما يبلغن عندك الكبر أحداهما أو كلاهما " و لقوله تعالى " كلتا الجنتين اتت أكلهما " بإمالة ألف الاثنتين فيها النصرة مذهبهم القائل بأن (كلا) و (كلتا) مثنيان معنى و مفردان لفظا فقالوا " لو كانت الألف للتثنية لما جازت امالتها لان ألف التثنية لا تجوز امالتها"

و نحن نرى أن من أسباب رفضهم القراءات المخالفة لما استنتجوه من كلام العرب ،هو أن النحو إنما وضع لأجل حفظ القران الكريم من التبديل والتغيير ،و لا أدل على ذلك من قصة الأعرابي الذي قدم الى المدينة المنورة في زمن أمين المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه – فطلب من يقرأ عليه شيئا من القران ،فأقرأه رجل (براءة)، فقال قوله تعالى "ان الله برئ من المشركين و رسوله" بالجر، فقال الأعرابي او قد برئ الله من رسوله ؟ فان يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه ،فقال يا أعرابي أتبرأ من رسول الله - صلى الله عليه و سلم - فقال يا أمين المؤمنين اني قدمت المدينة ولا علم لي بالقران فسألت من يقرئني ، و قص عليه ما حدث ، قال عمر ليس هكذا يا أعرابي ، فقال الأعرابي كيف يا أمير المؤمنين ؟ فقال الأعرابي وأنا و الله أبرأ ممن برأ الله ورسوله منهم ، فأمر ألا يقرأ القران الا عالم باللغة [2]

---

[1] المرجع السابق ص 141 - 142

[2] المرجع السابق ص 141 -142

أما فيما يتعلق بالحديث الشريف فقد استبعدوه من احتجاجهم فلم يستشهدوا به بحجة أن الحديث يشتمل على قدر كبير روي بالمعنى ، و لم يضبطه بلفظه ، و أن طائفة كبيرة من المحدثين لم يكونوا عربا ينتمون الى أصول غير عربية ، وهذا حسب رأينا رأي غير سديد ، ذلك لأن رجال الحديث قد تحووا التدقيق و الضبط و تشددوا في ذلك ،و أخضعوا هذه اللغة بما دعوه (بالجرح و التعديل) ، الذي تناولوا فيه رواة الحديث ، فكان فيه موازين دقيقة [1]

كما أن كلام العرب شعره و نثره يعد المصدر الأول و الرئيسي الذي اعتمده النحاة البصريون في تقعيد نحو العربية ، و قد سبق التفصيل في طريقة استشهادهم بهذا الاصل و الضوابط التي وضعوها لذلك مما أغنى عن ذكره هنا . انتهى

عينة علماء البصرة :

كان عقل علماء مدرسة البصرة أعمق و أدق من علماء مدرسة الكوفة ، و كان أكثر استعداد الوضع العلوم اذا سبقتها إلى اتصال بالثقافات الأجنبية و بالفكر اليوناني و ما وضعه أرسطو من المنطق و حدوده و أقيسه ، فعقل أهل البصرة كان مصبوغة بصبغة فلسفية منطقية و هذا ساعدهم على صياغة النحو أدق صورة علمية ، فظل ما وضعوه من قواعد و ضوابط و أسس قائما كالأطوار الراسخة .

- وقد انفرد علماء البصرة برعاية صرح النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن يشتر ك معهم علماء الكوفة ، اذ كان علماء الكوفة مشغولين حتى منتصف القرن الهجري – بقراءات الذكر الحكيم و رواية الشعر و الأخبار و قلما نظروا في قواعد النحو الا قليلا من علمائها ممن تتلمذ و أعلى نحاة البصرة .
- يقول أبن إسلام الجمحي :" كان لأهل البصرة في العربية قدمه ، و بالنحو و لغات العرب و الغريب عناية و يقول ابن نديم في الفهرست " انما قد منا أهل البصرة أولا ، لأن علم العربية عنهم أخذ " [2] و قد سبق الحديث عن الأسباب التي جعلت للبصرة الأسبقية للارتقاء

[1] عبود السمرائي المدارس النحوية ص 34

[2] نفس المرجع ص 45

بالنحو و هذا أحدهما ، الا أن كل ما قيل و ما يقال في مدح مدرسة البصرة و علمائها لا يعني التقليل من دور المدرسة الكوفة في العناية بهذا العلم ، و لا نقصد أن تحتقر علماء الكوفة ولا أن نتقص من دورهم فهم بدورهم لم يفتهم الاشتراك في هذا العمل الضخم ، اذا اتخذوا البصرة متتلمذا لهم حتى يسر الله لهم من ثماره النصيب الأوفى فاشترك علماؤها مع علماء البصرة في النهوض به من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175ه) ، و أبي جعفر الرؤاسي (ت 185 ه) .

و سنتحدث عن أشهر علماء البصرة باختصار:

1- نصر بن عاصم الليثي : (ت 89 ه) :

- كان فقيها عالما بالعربية فصيحا ، و يعد من قدماء التابعين ، أخذ القران و النحو عن أبي الأسود ، لذا كان يسند إليه ، و أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء ، توفي سنة 89 ه

2- عنبسة الفيل :

بن معدان مولى مهرة بن حيدان توفي بعد (100ه) أخذ النحو عن أبي الأسود ، و كان من أبرع الأخرين عنه ، و يذكرون في سبب تلقيبه بالفيل أنه عبد الله بن عامر (ت 59ه) ، كان له فيل بالبصرة .

و قد استكثر نفقته فأناه معدان بين عنبسة فقال : أدفعه الي و أكفيك المؤنة ، و أعطيك عشرة دراهم ،كل يوم فدفعه اليه ، وأكفيك المؤنة بما قال ، بل كان يربح من ورائه ،ربحا استطاع أن يبني به قصرا فاذا ألقب أبوه بهذا اللقب ، ثم انسحب عليه هو و قد كان عنبسة من رواة الشعر

3- يحيى بن يعمر العدواني : (ت 129 ه) :

وهو رجل من بني عدوان بي قيس بن عيلان من مصر ، كان عالما بالعربية ، و الحديث و لقي عبد الله بن عباس ، و غيره من الصحابة و هو من النابغين من القراءة من أهل البصرة[1]

[1] عبود السمرائي– المدارس النحوية ص 46

4- عبد الرحمن بن هرمز (117 ه) :

- أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس ، و أبي هريرة ، وأخذ عنه نافع بن نعيم (ت 169 ه)
- و قد قيل أنه أول من وضع العربية ، و السبب أنه أخذ عن أبي الأسود الدولي ، و كان أعلم الناس بالنحو و أنساب قريش ، و ما أخذ أهل المدينة النحو الا عنه .
- هؤلاء علماء الطبقة الأولى لمدرسة البصرة و لم تصلنا عنهم كتب منظمة يمكن الاعتماد عليها .[1]
- **عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت 117 ه) :**

كان إماما في القراءة و العربية، و كان شديد التجريد القياس و يقال : إن ابن إسحاق أول من علل النحو، و سئل يونس بن حبيب عن أبي إسحاق فقال : هو و النحو سواء ، أي هو غاية فيه .

- و كان أبن أبي اسحاق يرد كثيرا على الفرزدق و يتكلم في شعره ، إذ عابه في قوله :

ومر زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

و اذ قال للفرزدق ، بم رفعت (أو محلف) فقال بما يسوؤك ؟ و ينؤك علينا أن يقول و عليكم

أن تناولوا ثم قال هاجيا عبد الله :

و لو كان عبد الله مولى هجوته و لكن عبد الله مولى مواليا

وما كاد ابن أبي اسحاق يسمعه منه حتى قال له : و لقد لحنت ايضا انما هو(مولى موال) ، يريد أنه لحن في اجراءه كلمة (موال) المضافة مجرى الممنوع من الصرف ، اذ جرها بالفتحة ، و كان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق العرب في مثل : جوار و غواش اذ يحذفون الياء منونين في البحر و الرفع

[1] المرجع السابق ص 47

و هذا و قد قرأ ابن أبي اسحاق على يحيى بن يعمر ، كما قرأ هو و أبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم و كان رفيقين .

توفي بالبصرة سنة (177 ه) أيام هشام بن عبد الملك

- عيسى بن عمر الثقفي (ت 149 ه)

هو مولى خالد بن الوليد المخزومي ، نزل في تثقيف فنسب أليها و هو أبو عمرو بن علاء و عنه أخذ الخليل بن أحمد و كان يهتم بالقياس و من اقيسه ما حكاه سيوبه عنه من أنه كان يقيس النصب في كلمة (يا مطرا) في قول الاحوص

سلام الله يا مطرا عليها و ليس عليك يا مطر السلام

على النصب في كلمة (يا رجلا) ، و كأنه يجعل مطرا في تنوينها و نصبها كالنكرة غير مقصودة .

و قد و ضع عيسى رسائل ومصنفات في النحو اشتهر منها مصنفات هما :

1- الجامع
2- الإكمال

و كأنه جمع مسائل النحو و قواعده في أولهما ، ثم رأى اكمال تلك القواعد و المسائل في الكتاب الثاني .

وقد أقام قواعد في الجامع على الأكثر في كلام العرب ، وسمى ما شد عن ذلك لغات ، و يقال ان سيبويه لما أحضره ليقرأه على الخليل أنشد تنويها به و بالإكمال :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدت عيسى بن عمر

ذاك أكمال و هذا جامع فيهما للناس شمس و قمر

وواضح أن عيسى بن عمر هو الذي مكن للنحو و قواعده التي اعتمدها تلميذه الخليل بن أحمد و من تلاه من البصريين .

أبو عمرو بن العلاء (ت 154 ه)

ابن عمار بن عريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني البصري و قيل غير ذلك في نسبه كان علامة زمانه اللغة و النحو و علم القران و هو أحد القراء السبعة المشهورين و من كبار العلماء العاملين يقال انه كتب ملء بيت العرب ، ثم تزهد ، فأحرقه ثم راجع الأمر الأول ، فلم يكن عنده سوى ما كان يحفظه من كلام العرب و كان قد لقى خلقا من أعراب الجاهلية ، و كان مقدما أيام الحسن البصري و بعده ، و من اختياراته العربية قوله في تفسيره الغزة في الجنين : إنها لا يقبل فيها الا أبيض علا ما كان أو جارية ، وفهم ذلك من قوله صلى الله عليه و سلم " غزة عبد أو أمة "

قال و لو أريد أي عبد كان اذ دخل شهر رمضان لا ينشد فيه بيتا من ريحانا طريا و قد صحبه الأصمعي نحو من عشرين سنين [1]

و من فضائله ما رواه المقرئ في كتابه " أخبار النحو بين قال : " حدثنا أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا عبيد الله بن محمد اليريدي ثنا بن أخي الأصمعي عن عمه قال " كنت اذا سمعت أبا عمرو يتكلم ظننت أنه لا يحسن شيئا ، و لا يلحن ، يتكلم كلاما سهلا "[2]

كانت وفاته في هذه السنة 154 ه و قيل في سنة ست خمسين ، و قبل سبع و خمسين و مائة فالله أعلم ، و قبره بالشام ، و قيل بالكوفة ، و قد قارب التسعين ، و قيل قد جاوزها و الله أعلم[3]

[1] الحافظ أبي الغداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (77-701 ه) البداية و النهاية – المجلد 3 ط 1430 ه -2009 م – دار حزم بيروت – لبنان ص 208

[2] المقرئ (349ه) أخبار النحويين تحقيق محمد غرب –ط 1423ه -2003م دار الأخلاق العربية – القاهرة 63

[3] المرجع السابق ص 2008

- هؤلاء العلماء أصحاب الطبقة الثانية وتميزت بمنهج الاستنباط و استعمال القياس فوضعت كثيرا من أصول النحو ومسائله .
- اقتصرت مباحثها غالبا على بحث في أواخر الكلمات لأنها هي التي شاع فيها اللحن
- جون أصحاب هذه الطبقة مباحثهم في مؤلفات .
- امتزجت مباحث النحو فيها بمباحث اللغة و الأدب و غيرها من فروع اللغة [1]
- و الأن سنتحدث عن أشهر علماء الطبقة الثالثة و تبدأ من عهد ..... الأكبرات (172ه) وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد الأخشن الأكبر كان اماما في العربية ، لقي الأعراب و أخذ عنهم ، هو أول من فسر الشعر تحت كل بيت و ما كان الناس يعرفون ذلك قبله و انما كانوا اذا فرغوا من القصيدة فسروها.
- أما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 ه) فكان منشؤه في البصرة ، و كان ذكيا فطنا شاعرا ، وهو أول من استخراج العروض و حضر إشعار العرب و عمل أول كتاب و هو عين المعروف الذي به ستهيأ ضبط اللغة ، كما استطاع أن يكتشف قوانين العربية في النحو و الصرف اكتشافا دقيقا و ان لم يترك فيها كتابات فرعية كرسالة في معنى الحروف ، و ثانية في جملة آلات الإعراب ، و ثالثة في العوامل ورابعة في شرح صرف الخليل .
- كان أستاذ لسيبويه و ما فيه كتابه مأخوذ عنه ، توفي رحمه الله سنة (175 ه) ، و يذكرون في سبب وفاته أنه قال : أريد أن أعمل نوعا من الحساب تمضي به الجارية الى القاضي فلا يمكن أن يظلمها ، فدخل المسجد و هو يعمل فكرة فصدمته سارية و هو غافل فانصرع فمات و له مؤلفات غير كتاب العين ، كتاب العروض ، و الشواهد و النقاط ، و الشكل و فائت العين ، و كتاب الإيقاع [2]
- و عالم أخر من علماء هذه الطبقة هو يونس بن حبيب الطبي ، ولد سنة (94 ه) ، و درس في حلقات عيسى بن عمر ، و لزم ابا عمرو بن العلاء ، وروى عن أبي اسحاق و رحل الى البادية ، وسمع عن العرب كثيرا كما سمع من قبله ، وأخذ عنه سيبويه فحكى عنه في كتابه كثيرا ن كما أخذ عنه الفراء و الكسائي .

[1] عبود السامرائي – المدارس النحوية ص 51 -52

[2] المرجع نفسه 52-53-54

- كانت له مذاهب و أقيسه تفرد بها ، منها أنه كان يرى أن تصغير قبائل قبيل و كان الخليل و سيبويه بريان أن تصغير قبائل قبيل.
- و كانت حلقته بالبصرة يقصدها طلا ب العربية و فصحاء الأعراب و البادية ، توفي يونس بن حبيب سنة (182 ه) و لم يتزوج[1]
- ثم نأتي الى ذكر علماء الطبقة الرابعة

سيبويه (180ه) :

أمام النحاة ، و اسمه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر ، المعروف بسبويه النحوي ، مولى بن حارث بم كعب و قيل مولى ال الربيع بن زياد و إنما سمي سيبويه ، و انما سمي سيبويه ، لأن أمه كانت ترقصه وتقول له ذلك، و معنى سيبويه رائحة التفاح ، و قد كان في ابتداء أمره يصحب المحدثين و الفقهاء وكان يستملي على حماد بن سلمة ، فلحن يوما ، فرد عليه قوله ، فأنفق من ذلك ، فلزم الخليل بن أحمد ، فبرع في النحو .

كان سيبويه شابا جميلا نظيفا ، تعلق من كل علم بسبب ، و قد صنف في كل أدب بسهم مع حداثته سنة وبراعته في النحو ، و قد صنف كتابا لا يحلق شأوه ، وشرحه النحاة بعده ، فانغمزوا في لحج بحره ، و استخرجوا من جواهر حاصله ، و لم يبلغوا الى قعره .

- و قد زعم ثعلب أنه لم ينفرد بتصنيفه ، وقد تساعد جماعة في تصنيفه نحو من أربعين نفسا هو أحدهم ، قال وهو أصول الخليل فادعاه سيبويه لنفسه ، وقد استبعد ذلك السيرافي في كتاب " طبقات النجاة " ، قال وقد أخذ سيبويه اللغات عن أبي الخطاب الأخفش و غيره ، و كتابه المشهور " الكتاب" لم يسبق الى مثله و لا يلحقه فيه أحد 65، و كان سيبويه يقول : سعيد بن أبي العروبة ، و العروبة يوم الجمعة ، و كان يقول : من قال : عروبة فقد أخطأ ، فذكر ذلك ليونس فقال أصاب الله دره .

- و قد ارتحل الى خرسان ليحظى عنه طلحة بن طاهر ، فانه كان يحب النحو ، فمرض هناك الذي توفي فيه ، فتمثل عند الموت :

[1] المرجع السابق ص 55

يؤمل الدنيا ليبقى له فمات المؤمل فقل الأمل

حثيتا يروى أصول الفيل فعاش الفيل و عاش الرجل

و يقال : أنه لما احتضر وضع رأسه في حجر أخيه ، فدمعت عين أخيه ، فأفاق فرأه يبكي فقال :

و كنا جميعا فرق الدهر بيننا الى الأمد الأقصى فمن يأمن دهرا

قال الخطيب البغدادي : و يقال : انه توفي و عمره ثنتان و ثلاثون سنة .

اليزيدي : (ت 202هـ)

أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي أبو محمد اليزيدي كان مقربا كما كان نحويا لغويا ، أخذ العربية عن ابي عمرو ابن أبي إسحاق الحضرمي ، كما أخذ اللغة و العروض عن الخليل ، كان مؤدبا لأولاد يزيد بن منصور الحميري ، و لذا انسب اليه ثم أدب المأمون، ثم خلف أبا عمرو بن العلاء في القراءة .

كان اليزيدي أحد الشعراء ، و له جامع شعر و أدب ، و فيه قصيدته التي يمدح فيها نحوي البصرة و يهجو نحوي الكوفة ، و أولها :

يا طالب العلم ألا فابكه بعد أبي عمرو و حماد

من مؤلفاته :

كتاب المختصر في النحو و الممدود و النقط و الشكل

أبو زيد (ت 215 هـ)

أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي ، كان اماما مشهورا عالما باللغة و النحو و النحو ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، و رؤجة بن العجاج (ت 145 هـ) و غيرهما ،

على الرغم من أنه كان بصريا الا أنه كان يروي عن علماء الكوفة كثيرا و لا يعلم أحد أخذ عن الكوفة من البصريين الا أبازيد الأنصاري

و له تصانيف كثيرة منها كتاب لغات القران و خلق الانسان و النوادر و بيوت العرب و فعلت و أفعلت و غريب الأسماء و غيرها [1]

الأصمعي : (216 ه)

أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع بن علي بن أصمع الباهلي أحد أئمة اللغة و الغريب و الأخبار و الملح و النواد وروى عن أبي عمرو بن علاء ، و قرة بن خالد (ت 112 ه) ، و نافع بن نعيم (ت 169 ه)

قيل عنه ، اما أحد عن عرب بمثل عبارة الأصمعي ، و لم يكن ممن يكذب و كان من أعلم الناس في فنه ..)

الطبقة الخامسة:

كانت هذه الطبقة في عهد الأحفش ألأوسط الذي من تصانيفه : معاني القران و المقاييس و الاشتقاق و المسائل الكبير ، و الأوسط في النحو و الكتاب المسائل الصغير و كتاب معاني الشعر و كانت له اراء تخالف اراء سيبويه و الخليل ، و طبعا هذه الآراء هي الفروع وليست في الأصول ، لأن أصول النحو و قواعده الأساسية تكونت على يد سيبويه و الخليل نهائيا [2]

و أبو علي محمد بن المستير البصري المعروف بقطرب ولد بالبصرة و أقبل على دراسة اللغة و النحو و أخذ عن سيبويه و عن جماعة من علماء البصرة

من تصانيفه في العربية / الأضداد ، و اعراب القران ، و العلل في النحو و من مجاز القران ، و الغريب في اللغة ، و كتاب الاستنشاق و كتاب المثلث و كتاب الرد على الملحدين في تشابه القران [3]

الطبقة السادسة :

[1] عبود السمرائي المدارس النحوية ص 59 - 60

[2] المرجع السابق ص 62

[2] المرجع السابق ص 62

[3] نفسه ص 65

تبدأ هذه الطبقة من عهد الجرمي البصري (ت 225 هـ) ، و هاك الحديث عن أشهر علمائها :

1- الجرمي : (ت 225 هـ)

و هو صالح بن اسحاق البصري ، قدم بغداد ، ناظر بها الفراء ، و كان قد أخذ النحو عن أبي عبيدة ، و أبي زيد ، و الأصمعي ، و صنف كتبا ، منها " فرخ " يعني فرخ كتاب سيبويه ، وكان فقيها فاضلا نحويا بارعا عالما باللغة حافظا لهادينا دينا ورعا حسن المذهب ، صحيح الاعتقاد ، و روى الحديث ، وروى عنه المبرد و ذكره أبو نعيم في تاريخ أصبهان [1]

2- النوزي : (238 هـ) :

3- هو أبو محمد عبد الله محمد مولى قريش ، كان من أكابر العلماء البصريين ، قرأ على أبي عمر الجرمي كتاب سيبويه كما قرأ على الأصمعي و غيره ، و روى عن أبي عبيد بن معمر بن المثنى .

من مؤلفاته ، الأمثال و الأضداد [2]

- **أبو عثمان المازني : (ت 247 هـ)**

بكر بن محمد بن عثمان البصري ، شيخ النحاة في زمانه ، أخذ عن أبي عبيدة ، و الأصمعي و أبي زيد الأنصاري ، و غيرهم ، و أخذ عنه ابو العباس المبرد و أكثر عنه .

---

[1] الحافظ بن كثير – البداية النهاية ج 3 ص 2132

[2] عبد السمرائي– المدارس النحوية ص 70

للمازني مصنفات كثيرة في هذا الشأن ، و كان شبيها بالفقهاء ورعا زاهد ، ثقة ، مأمونا روى عنه المبرد أن رجلا من أهل الذمة طلب منه أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، ويعطيه مائة دينار ، فامتنع من ذلك فلا مه بعض الناس في ذلك ، فقال : انما تركت هذا الما فيه من آيات الله تعالى .

فاتفق بعد هذا أن الجارية غنت بحضرة الواثق

أظلوم أن مصابكم رجلا ردا السلام تحية الظلم

فاختلف من بحضرة الواثق في اعراب هذا البيت ، و هل يكون " رجلا" مرفوعا أو منصوبا ، و بم نصب أهو اسم أو ماذا ؟ واصرت الجارية عل أن المازني حفظها هذا هكذا ، قال : فارسل الخليفة اليه ، فلما مثل بين يديه قال له : أنت المازني؟ قال : نعم قال: من مازن ربيعة ، أم من مازن قيس ؟ فقلت من مازن ربيعة ن فأخذ يكلمني بلغتي ، فقال باسمك ؟ وهم يقلبون الباء ميما و الميم باء ، فكرهت أن أقول مكر فقلت :بكر ، فأعجبه اعراضي عن مكر الى البكر ، و عرف ما أردت فقال : بكر ، فأعجبه اعراضي عن مكر الى بكر و عرف ما أردت ، فقال علام تنصب رجلا ؟ فقلت : لأنه معمول المصدر ،"مصابكم" فأخذ النوزي يعارضه فعلاه المازني بالحجة فأطلق له خليفة ألف دينار ورده الى أهله مكرما ، فعوضه الله عن مائة الدينار لما تركها الله سبحانه ولم يمكن الدمي من قراءة الكتاب لأجل ما فيه من قران – الف دينار عشر أمثالها .

توفي المازني سنة مائتين و سبع و أربعين و قيل : في سنة ثمان و أربعين ومائتين و اغرب ما قيل : سنة ست و ثلاثين فالله أعلم بالصواب [1]

أبو حاتم السحبستاني : (ت 250 هـ)

أبو حاتم السحبستاني سهل بم محمد بن عثمان بن قاسم من ساكني البصرة كان اما مها في علوم القران و اللغة و الشعر قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ورى عن ابي عبيدة و أبي زيد و الأصمعي و غيرهم و روى عنه ابن دريد (ت 221 هـ) وكان المبرد يحضر حلقته و يلازم القراءة عليه .

[1] الحافظ أبي الغداء اسماعيل بمن كثير البداية و النهاية ج 4 ط 1430 هـ -2009م جار ابن حزم بيروت لبنان ص 2171

و يروى أنه عني باللغة وترك النحو بعد اعتنائه به ، حتى كأنه نسيه و لم يكن حاذقا به و اكان اذا اجتمع بالمازني في دار عيسى بن جعفر الهاشمي (ت 185 ه) تشاغل و بادر بالخروج خشية أن يسأله مسالة في النحو .

من مصنفاته اعراب القران لحن العامة المقصور الممدود القراءات الفصاحة الهجاء ، الادغام

توفي سنة (250هـ) و قد حارب التسعين .

-الرياشي (257 هـ) :

أبو الفصل العباسي بن الفرج الرياشي كان المولى محمد بن سليمان الهاشمي و قيل له (الرياشي) فلما أعتقه نسب اليه ثم انسحب اللقب الى ابنه العباس

قرا الرياشي النحو على المازني و قرأ المازني عليه اللغة ، من مصنفاته في العربية: ما اختلفت أسمائه من كلام العرب توفي سنة (257هـ) حيث قتله الزنج بالبصرة ، و كان قائما يصلي الضحى في المسجد [1]

الطبقة السابعة :

اشتهر علماء هذه الطبقة المبرد و الزجاج و ابن السراج و السيرافي فأما الزجاج و ابن السراج فقد مضى الحديث عنهما ، و سنأتي الى

المبرد (ت 285 هـ) :

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، أبو عباس الأزد الثمالي ، المعروف بالمبرد ، النحو في البصري امام اللغة و العربية ، أخذ ذلك عن المازني و أبي حاتم السجستاني و كان ثقة ثبتا فيها ينقله ، و كان مناوبا الثعلب و له كتاب " الكامل " في الأدب و انما سمي مبرد لأنه اختبأ من الوالي عند أبي حاتم تحت المزملة [2]

يعد المبرد أخر أئمة المدرسة البصرية المهمين وله صفات كثيرة منها :

[1] عبود السمرائي– المدارس النحوية – ص 73- 74

[2] الحافظ بين كثير – البداية و النهاية –ج ص 2223

ما أتفق لفظه و اختلف معناه من القران المجيد و كتاب الفاضل و كتاب المقتضب في النحو و كتاب المدخل الى سيبويه و غيرها و قد فقد أكثرها و لم يصلنا .

استمر المبرد يدرس طلاب اللغة و النحو ببغداد حتى توفي سنة (258 هـ) [1]

السيرافي : (368 هـ)

الحسن بن عبد الله بن مزيان ، أبو سعيد في النحو القاضي سكن بغداد ولي القضاة بها نيابة و له " شرح كتاب سيبويه" و طبقات النحاة و روى عن أبي بكر دريد و غيره و كان أبوه مجوسيا و كان أبو سعيد السيرافي عالما باللغة و القراءات و النحو والعروض و الفرائض و الحساب و غير ذلك من فنون العلم .

و كان زاهدا لا يأكل الا من عمل يده كان ينسخ كل يوم عشر ورقات بعشرة دراهم تكون منها نفقته و قوته رحمه الله تعالى و كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، قرأ اللغة على ابن دريد و النحو على ابن سيراج كانت وفاته في رجب من سنة ثمان و ستين و ثلاثمئة عن أربع و ثمانين سنة و دفن بمقبرة الخيزران .

3 / نشأة الخلاف بين البصرة و الكوفة :

أول ما يعرف من خلاف بين البصريين و الكوفيين ما أثبته سيبويه من حكاية أقوال الكوفي أبي جعفر الرؤاسي، و الظاهر أن مرافقة الرؤاسي للخليل في قراءة على عيسى بن عمر جعلت بينهما نوعا من الأنس سمح للخليل أن يطلب من الرؤاسي كتابه فروى بعض أقوال تلاميذه سيبويه فأثبتها هذه في كتابه .

[1] عبود السمرائي المدارس النحوية ص 76

و لم يكن في هذا الخلاف و لا في غيره مما حدث بين البصريين أنفسهم يومئذ أكثر من المذاكرة ، و حكايات و الأقوال المخالفة و الرد عليها أحيانا فأنت كثيرا ما تجد سيبويه يورد لشيخه يونس و الخليل ، أقوالا يخالفها فيقول (.... زعم الخليل) (زعم يونس) .

و لم تدخل الدنيا بين المشهورين من رجال هذه الطبقة ، فالرؤاسي و الخليل مثلا كلاهما صالح عفيف ، و متى خلت المناقشات العلمية مما يؤرثها من حوافز المادة أوالجاه بقيت هادئة صافية .

فلما قرب العباسيون الكسائي و تلاميذه و خصهم بتربية أولادهم و بالأغلاق عليهم اذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم و أحس سابقة معهم على عكس أهل بصرة اجتهد المقربون في التمسك بدنياهم التي نالوها ، و وقفوا بالمرصاد للبصريين الذين يفوقونهم علما فحالوا بينهم و بين النجاح بكل ما يستطيعون من قوة ، و اذا كان لبصري كالأصمعي مثلا حظوة عند خليفة و لم يقدروا على ابعاده ماديا ، اجتهدوا في الغض من علمه [1]

وسنعرض في هذا الموضوع نموذجا من خلافهم -أعني الخلاف المشهوربين زعيمي المذهبين –بين سيبويه عالم البصرة ،والكسائي عالم الكوفة ،ولا نستغرب ان يكون الحدة والعصبية للكوفيين ،وحب الغلبة عندهم اشد،فهم عن دنيا هم وجاههم يدافعون اذا علموا علم اليقين ان عملهم ازاعلم البصريين ،قليل ولذا كان الخطر من هؤلاء .ماثلا أمام الكوفيين ،ولعين الكسائي منهم خاصة ،ولم يرعو عن كوفي عنف متل عنف الكسائي هذا ،وحرص على الاجهازعلى الخصم و المنافس كماروي عنه واليك الشاهد : ول الفراء :" قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيي بن خالد بينه وبين الكسائي وجعل لذلك يوما ،فلما حضر تقدمت وابن الاحمر فدخل فإذا بمثال في صدر المجلس فقعد عليه يحيى ،ؤ قعد الى جانب المتال جعفر و الفضل و من حضر بحضورهم ،وحضرسيبويه فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة فأجابه فيها سيبويه فقال له " أخطأت " فقال سيبويه : " هذا الرجل حدة و عجلة ، و لكن ما تقول فيمن قال :" هؤلاء أبون " و "مررت بأبين " كيف تقول على مثال ذلك من "وأيت " أو "أويت" ، فأجاب فأخطأ فقلت له: "أعد النظر ثلاث مرات تجيب ولا تصيب, فلما كثر عليه

[1] سعيد الافغاني – في أصول النحو –ص 176-177

ذلك قال: لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره."

فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: "أتسألني أم أسألك؟ " فقال: "بل سلني أنت". فقال له الكسائي: "كيف تقول: قد "كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها " ؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي. ولا يجوز النصب.فقال له الكسائي: لحنت.ثم سأله عن مسائل من هذا النحو: خرجت فإذا عبد الله القائمُ والْقائِم فقال سيبويه: ذلك كله بالرفع دون النصب ،فقال الكسائي: ليس هذا كلام العرب، ترفع ذلك وتنصب ،فدفع سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: فقد اختلفتما، وأنتما رئيسا بدليكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابكم قد اجتمعت من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويسألون.

قال يحيى وجعفر: قد" أنصفت" فأمر بإحضارهم، فدخلوا، وفيهم أبو فقعس، وأبو ثروان، وأبو الجرَّاح، وأبو زياد، فسُئلُوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله، فأقبل يحيى على سيبويه، وقال له: قد تسمع أيها الرجل؟ فاستكان سيبويه[1].

و الذي يبدو لنا أول اختلاف وقع بين المذهبين كان قد ظهر و برز فيما جرى في هذا المجلس ، أما إذا أردنا معرفة ذلك من خلال منطق العقل واقع التقعيد فإن الاختلاف المرشح لأن يحتمل أن يكون أولا هو اختلافهم في الإعراب (أحركة هو أم حرف ؟) فذهب البصريون إلى أنه حركة ، لأن الإعراب بالإجماع يدخل على حرف ، و ذهب الكوفيون إلى أنه يكون حركة و حرفا ، فإذا كان حرفا فإنه يقوم بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف [2]

وذهب البعض إلى أن أول اختلاف وقع بين النحاة بصفة عامة كان في مسألة (أيحذف التنوين لالتقاء الساكنين أولا ؟) ، فذهب نصرين عاصم إلى ضرورة حذفه ،أما سائر النحاة فلا يرون بأسا في بقاء التنوين مع التقاء الساكنين [3]

[1] بلعيد الأفغاني – في أصول النحو – ص180-181-182

[2] نوري حامد المسلاني أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف – ص 67

[3] نفسه ص 64

الدوافع الباعثة على الاختلاف :

وبعد ذلك بدأ الخلاف يستشري في النحو و يتعشب بتضافر عوامل عديدة جعلت النحاة يضطربون في تعقيد مسائل كثيرة ، و لذا فلا غرو إن لم نجد لهم منهجا واضحا معينا يسيرون عليه و يستندون إليه ، و هذه العوامل على ما يبدو تكمن في التعصب للمذهب الديني ، و التعصب البيئي ، فضلا عن الاعتداء بالنفس و الرغبة في الإشادة بها .[1]

أما من الجانب الديني فأول خلاف و قع في العقيدة ، و ذلك في شأن حكم الحكمين ابي موسى الأشعري و عمرو بن العاص – في ظل الفتنة المشهورة بين علي و معاوية ، ثم بعد هذه الحادثة بدأ اختلاف يدب في الأمة ز ينال منها والمراد هنا ليس سرد المظاهر الخلاف في الأمة الإسلامية و لكن المراد هو مدى تأثير ذلك الخلاف في اختلاف النحاة ، و سنأخذ بعض الأمثلة عن ذلك .

أخذت كل فرقة تبسط حجمها و تنصب أدلتها ، و تظهر لها النصرة رأيها ورد ما خالفه ، و استخدمت اللغة في هذا الخلاف كحكم لبيان صحة هذا الرأي أو ذلك فهذا أبو علي الفارسي يقرر باللغة السنة ، و هذا أبو حيان الاندلسي كان شديد الانتقاد للزمخشري " لاعتزاله و طول لسانه على أهل السنة " ولذلك نجد كل نحوي يقعد للغة انطلاقا مذهبه الذي يعتقده ويدين له ، و من الأمثلة على ذلك :

في مسألة التعجب، اختلف النحاة (في أصل ما كان على صبغة ما أفعله وأفعل به يسمى فعل التعجب أولا ؟ فذهب المبرد الى أنه يسمى فعل التعجب ، و الرضي لا يرى ذلك

و منشأ الخلاف هو اختلاف في صفات الله تعالى ، فالمبرد ظاهر كلامه يدل على أنه يذهب مذهبه الأئمة الأربعة في أن الإيمان بصفات الله تعالى يقوم على إثبات ما اثبته الله عز وجل لنفسه في كتابه و سنة نبيه صلى الله عليه و سلم و تزيه الخالق جل وعلى عن مشابهة خلقه ، ولذلك قال المبرد : أرأيت قولك : (ما احسن زيدا) أليس في التقدير و الإعمال لا في التعجب بمنزلة قولك (شيء حسن زيدا) فكيف تقول هذا في قولك : (ما أعظم الله يا فتى و ما أكبر الله ؟

[1] المرجع نفسه ص 67 -68

قيل له : التقدير على ما وصفت لك و المعنى : شيء عظم الله يا فتى و ذلك الشيء الناس الذين يصفونه العظمة ، كقولك : كبرت كبيرا ، و عظمت عظيما)

فإن قال قائل: فينتصب هذا من حيث انتصب زيدقيل له: لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الآخر بأكثر من الفاعل والمفعول به. ألا ترى أنك تقول: شتمت زيدا و أكرمت عمرا فالفعل الناصب جنس واحد و المعنى مختلف ، و ليس شيء يخبر به الله عزو جل إلا على خلاف ما تخبره عن غيره في المعنى و الجنس الفعل الواحد في الأعمال فمن ذلك ما أذكره بك ليبدل على سائره إن شاء الله و هو نحو قولك (رحم الله الناس) و رحم زيد عمرا ، فالرحمة من زيد رقة وتحنن و الله عز و جل يجل عنهما وكذلك علم الله و هو العالم بنفسه و تقول (علم زيد علما) و إنما ذلك علم جعل فيه و أدبا أكتسبه و كذلك جميع ما تخبره أما الرضي فأن منذهبه كمذهب اتباع الأئمة أبي حنيفة ومالك الشافعي الذين كان مذهبهم على غير مذهب الأئمة فلم يكن على طريقه سلف ، و إنما كان قائما على تأويل الصفات ....و إظهارها يدل على تشبيه و التمثيل وقد كان ينص على أن صفات التي ينبئ ظاهرها بالتشبيه ينبغي تأويلها و صرفها عن ظاهرها حتى تستقيم لديهم مع عدم تشبيه الخالق بالمخلوق " و لذلك قال الرضى : " أعلم أن التعجب : انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفي سببه و لهذا قيل إذا ظهر السبب بطل العجب ، ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة ، إذا ظهر السبب عجب ، و لا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة إذا لا يخفي عليه شيء فعل التعجب في الإصلاح النحاة هو ما يكون على صيغة (ما أفعله) ، أول (افعل به) دالا على هذا المعنى ، و ليس كل فعل أفاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب " [1]

و يرجع بعض الدراسيين أسباب الاختلاف بين البصريين و الكوفيين الى النزعة السياسية و يروى أن الامام عليا بن أبي طالب – رضي الله عنه حين هبط الكوفة و اتخذها مقرا لخلافته ، و قدمت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على رأس جيش فيه طلحة و زبير طلبا لثأر

[1] نوري حسن حامد المسلاني من أسباب اختلاف النحاة ص 71-72-73-74

عثمان بن عفان رضي الله هنه فكانت موقعه الجمل المعروفة بينها موقعة بين البلدين و من حين هذه الموقعة اختلف هواهما فالبصرة عثمانية و الكوفة علوية .

و يرى بعض الباحثين أن أكبر دليل على أن النزعة السياسية كانت أحد الأسباب الرئيسية في هذا الاختلاف هو المناظرة السابقة زاعمين أن المناظرة لم تكن علمية نزيهة بقدر ما كانت سياسية أساء فيها الكوفيين إلى سيبويه قاصدين من وراء ذلك القضاء على مدرسة البصرة و علمائها ، و استعان علماء الكوفة ببعض الأعراب الذين ، شاهم الرشيد لاستشهاد بهم ، فقالوا الرأي ما رأى الكسائي أو أنهم نطقوا بها و لو أن غير الحاضرين طولبوا بالنطق لماطا وعنتهم ألسنتهم .

و يرى اخرون أن للتعصب البيئي دور في نشأة الاختلاف و تناميه إلى جانب ما ذكرناه انفا عند الحديث عن التعصب الديني لأجل ما كلن بين المصريين من عداوة و تخاصم ، حتى تباريا بالمتفاخرات و البطولات و من ذلك

قول سلمان : " أهل الكوفة أهل الله ، و هي قبة الإسلام ، يحن إليها كل مؤمن " .

و كان مما يفتخر به أهل البصرة على أهل الكوفة ما قاله شعيب بن صخر : " تذاكروا عند زياد الكوفة والبصرة. فقال زياد.. لو ضللت البصرة لجعلت الكوفة لمن دلني إليها "

و قال محمد بن سيرين : " كان الرجل من أهل البصرة يقول لصاحبه إذا بالغ في الدعاء عليه غضب الله عليك كما غضب على المغيرة ، وعزله عن البصرة وولاه الكوفة " .

و لا شك أن المثل هذه العصبية تترك في النفس شيئا تجعل من صاحبها غير متقبل لما يرويه الخصم و يرويه فالفراء مع أنه قرأ الكتاب ، وروي أنه مات و نسخه منه تحت رأسه فقد كان يعتمد خلاف مذاهب سيبويه حتى القاب الإعراب و تسمية الحروف [1] و بالرغم من ذلك كله إلا أنه حسب انباء أن السبب الرئيسي في كثرة اختلاف نحاة البلدين هو أن أصول النحو لم تكن ماثلة أنا مهم بصورة كاملة و لا واضحة الملامح .

مسائل الخلاف بين البصرين و الكوفيين :

إن مما يمكن استخلاصه من خلال قراءتنا للكتب التي عنيت بدراسة المدارس النحوية و بخاصة مدرستي البصرة و الكوفة و الخلاف الذي كان بينهما هو أن هذا الخلاف حسب

[1] نوري حامد المسلاني– أسباب اختلاف النحاة ص 86-87-88

رأينا كان سببا رئيسا في شهرة المذهبين و الدافع إلى عناية العلماء بدراستهما ، حتى ألفوا كتبا في ذلك كان أشهرها كتاب ابن الأنباري الموسم ب " الأنصاف في مسائل الخلاف " وراحوا يبحثون عن مسائل التي كانت محل اختلافهم و سنأتي إلى ذكر بعض تلك المسائل و أهمها وقبل ذلك لا بد أن ننبه إلى أنه لا يمكن لدارس النحو و أصوله الغضب عنها و أبرز تلك المسائل :

فيما يخص أصول النحو إذا نجد و كما رأينا فيما سبق أن البصريين يختبرون سلامة لغة من يشتكون في أمره ممن سبق من قبائل الفصيحة و هذا ما نلاحظه من خلال رواية أبي خيرة الذي شك في أمره أبو عمرو بن علاء و بالتالي فهم لا يأخذون اللغة إلا من الثقافات[1]

أما الكوفيين فقد تساهلوا في التثبيت من صحة المسموع و أمانة الراوي و سلامة قائله ، فأخذوا عن حمادة الرواية (ت 155 هـ) و خلف الأحمر (ت 180 هـ) و كلاهما متهم في روايته [2]

اشترط البصريون فيما ينتقل عن العرب الكثرة الكاثرة ، بل قاسوا على الشاهد الواحد و لو جاء مخالفا للكثرة المثقف على قياس عليها فما أوله البصريون أو اعتبروه شاذا أو ضرورة قبله الكوفيون و جعلوه مقيسا عليه .

أما فيما يخص المسائل النحوية التي اختلفوا فيها فسنذكر بعضهما :

اختلفوا في الألف و الواو و الياء في أخر الفعل الضمائر هي أم حروف إلى اراء :

رأى البصريين أن الألف و الواو أسماء و الياء حرف و اختلفوا في الياء المخاطبة فذهب سيبويه أنها ضمير .

- أما الكوفيون كلهم يقولون أن هذه الحروف هي الإعراب [3]
- ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام فهو معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة ، و ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني على السكون .

[1] عبود السمرائي المدارس النحوية ص 30

[2] نفسه ص 31

[3] مطبع غانم رددوا لبن مالك على نحاة ط 2014 دار اليازوري عمان ص 84

- يرجع سبب اختلافهم في هذه المسألة إلى اختلافهم في الاعراب هل هو أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ؟ فالكوفيين يرون أنه أصل في الأفعال المضارعة كما هو اصل في الأسماء و على رأيهم جاء فعل الأمر معربا مجزوما على أصله ، أما البصريون فيرون أن البناء أصل في الأفعال و انما أعرب المضارع لشبهه بالاسم و فعل الأمر لا يشبه الاسم فلا يعرب [1]
- مذهب البصريين – إلا الأخفش أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا إعتمد على نفي أو إستفهام و ذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجاز " قائم الزيدان " .
- اختلف في أفعل التعجب : هل تلزمه نون الوقاية اصولا ؟فتقول : ما افقرني إلى عفو الله و ما أفقري إلى عفو الله عند من يلتزمها فيه و الصحيح أنها تلزم و الخلاف في ذلك مبني على اختلافهم في أنه هو أسم أو فعل فقال الكوفيون هو اسم و على هذا الا تتصل به نون الوقاية لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقييها الكسر الذي ليس منها شيء و قال البصريون هو فعل و على هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر[2]
- ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا النكرة ، و ذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ، فالألف و اللام عندهم غير زائدة [3]
- ذهب الكوفيون إلى جواز إستعمال (من) في ‘إبتداء الغاية الزمانية و ذهب إبن مالك إلى أنها نكون للابتداء الغاية الزمانية و مثاله قوله تعالى : " لمسجد أسس على تقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه " و قول الشاعر

  تخيرت من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جر بن كل التجارب [4]
- اختلافهم في الواو هل تفيد الترتيب أم لا
- قول البصريين انها تفيد مطلق الجمع و لا تفيد الترتيب [5]

---

[1] نفسه ص 97 -98

[2] بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ) شرح ألفية بن مالك تحقيق محمد محي دين عبد الحميد ج 1 ط 1411 هـ - 1990م المكتبة العنصرية بيروت ص 181 – 182

[3] نفسه ص 106

[4] ابن عقيل شرح ألفية بن مالك ج 2 ص 18

[5] مطيع غانم فارغ ردود ابن مالك على نحاة ص 305

- قول الكوفيين أنها تفيد الترتيب
- لم يقف الخلاف عند قواعد بل شمل المدلولات العلمية و العوامل و التوجيهات فما يسميه ظرفا يسميه الكوفي محلا و ما يسميه البصري حرف جر سماه الكوفي حرف إضافة و الجر عند البصري هو الخفض عند الكوفي و الاسم مشتق من السمو عند البصري و من الوسم عند الكوفي و الفعل مشتق من المصدر عند البصري و المصدر مشاق من الفعل عند الكوفة و هكذا ، فالأمثلة على ذلك كثيرة و قد ذكرها ابن الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف " من أراد الجولان فيها فليرجع إليه [1]

خلاصة

و في الختام الكلام عن المدرسة البصرة و علمائها و الخلاف بينهما و بين مدرسة الكوفة ، يمكن القول أنه من خلال ذلك الناشئ بين المذهبين لا يشك عاقل أن ألحق كان مع البصريين مما يزيدنا ثقة بدور البصرة و اعلامها في الارتقاء بالنحو ، و ما كان من تمسك الكوفيين بآرائهم إنما هو من قبيل التعصب للمذهب لا غير ، و الدليل على ذلك أن ما فاز فيه الكسائي على خصمه عرفناه من رواية أنصاره الكوفيين فراوي خبر الكسائي و سيبويه مثلا هو الفراء تلميذ الكسائي مما جعلنا نلاحظ و نتأكد من أن القارئ لتلك اللقاءات بين علماء المدرستين لا يحتاج إلى كثير رويه حتى يطمئن أن الحق في كل المناظرات كان بجانب البصريين و أن حجج الكوفيين واهية إلى جانب أن هذه المجالس لم تكن عادلة فميل السلطان إلى أحد الخصوم و مكانته عنده كل ذلك قوى نفسه فأستطال على خصمه [2]و لا بد من الإشارة إلى أننا اليوم نملك من كتب البصريين عددا صالحا يساعدنا في إرسال الأحكام بشيء من الإطمئنان فقد راجت في الأقطار منذ تأليفها حتى اليوم ، و شرح منها الشيء الكثير وتداوله الطلبة على مر السنين ، ثم كان الذين ألفو في طبقات النحويين و أخبارهم

[1] عبود السمرائي المدارس النحوية ص 43

[2] سعيد الأفغاني في أصول النحو ص 194

ممن طبعت كتبهم ينصر أكثرهم المذهب البصري و كان النحو في الشام ومصر و المغرب و الأندلس بصريا في أكثر مسائله أغلب الأزمان و هذا كله خدم كتب البصريين و نحوهم خدمة لم يحظ ببعضها المذهب الكوفي [1]

و أخيرا ما يمكن قوله في الخلاف بين البصرة و الكوفة و حديثنا عن فضل المدرسة البصرية و أنه كان الحق مع علمائها في أكثر المسائل فإن هذا لا يقلل من قيمة الكوفة و أعلامها و إنما يجب القول أن الخلاف بينهما يعد الظاهرة العامة لمنهج المدرستين إلا أن هذه الظاهرة خولفت في أكثر الأحيان فهذا بصري يقول بمذهب الكوفي ، و هذا كوفي يتمسك بقول البصري فالأحفش مثلا و هو بصري تراه يعول كثيرا على مسائل الكوفيين و يخالف بذلك البصريين و الكسائي و هو زعيم أهل الكوفة يخالف في بعض آرائه الكوفيين و يوافق البصريين و الأمثلة على ذلك كثيرة مبثوثة في كتب التفسير و التراجم و المؤلفات النحوية [2]

[1] سعيد الافغاني في اصول النحو ص 195

[2] عبود السمرائي المدارس النحوية ص 43

تمهيد

سبق البحث في أصول النحو ، إذ أشرنا إلى أنها أدلته التي تفرعتن عنها فروعه ، كما ورد في تعريف ابن الأنبياء سلفا وأنه بحث في مصادره التي استنبطت منها أحكامه ، إذ إن كل ما في النحو من قضايا يا كلية ، ومعالم منهجية حكمت مساره قرونا متطاولة ، ولا تزال ، ثم تفرع عن ذلك من أحكام جزئية ، وقواعد تفصيلية ، يرتد في حقيقة أمره غلى هذه الأصول[1]

ثم إننا جئنا بذكر الأصول النحو بينها وبين أصول الفقه ، وأثر أصول الفقه في علم أصول النحو ، ومنهجه ومصطلحاته ثم أفردنا لكل أصل من أصول النحو الثلاثة وهي : السماع و القياس ، واستصحاب الحال ، حديثا شبه مفصل ، مرتبه على هذا النحو ، كما رتبها السيوطي ، كما سبق وذكرنا ، تاركين المصدر الرابع الذي أفردنا له فصلا كاملا لأهميته في بحثنا [2].

ما يجب البدء فيه حديثا عن الإجماع عند النحاة هو التنبيه على أهمية هذا الأصل عند الفقهاء قبل ذلك ، فالإجماع أصل من أصول الفقه يجمع على حجبيه جمهور الفقهاء ، ويرونه دليلا نقليا تاليا في الترتيب لكتاب الله وسنة رسوله ، لأن المرجع في المسائل التي لم يرد فيها نص من الكتاب أو السنة ، هو اجتهاد علماء الأمة ، فإذا نقل عنهم اجتهاد في إثبات حكم من الأحكام فلا معنى عقلي ولا إجماع عندهم إلا عند سند من الكتاب أو السنة ، و إلا كان قولا في دين الله بغير علم وإنشاء لشرع لم يأت به الله ورسوله ، فإن لم يكن إجماع على مسألة ، وجب الرجوع إلى القياس .

على أن الأصوليين يفرقون بين الإجماع الشرعي و الإجماع اللغوي ،فإذا كان الإجماع على حكم شرعي من أحكام الدين كالحل و الحرمة ـ أو الوجوب و الامتناع أو نحو ذلك كان إجماعا شرعيا يعني به علماء أصول الفقه .

[1] د-محمود ، نخلة ، أصول النحو العربي ص 05 .

[2] المرجع نفسه ص 07 .

أما الجر خاص بالأسماء ، ولا جر في الأفعال مثلا ، فذلك إجماع لغوي يعني به علماء أصول النحو [1]

ولا نريد الإطالة في الكلام عن إجماع الفقهاء إذ يمكن لمن يهمه الأمر الرجوع إلى كتب أصول الفقه أن يرجع إليها ليجد ضالته هناك ، وإنما يهمنا هنا الإجماع لدى علماء النحو وأصوله وبخاصة علماء مدرسة البصيرة إذ سيجرى الحديث عن كيف كان إجماعهم وأهم المسائل التي أجمعوا عليها .

تعريف الإجماع :

يأتي الإجماع في اللغة على معنيين :

أحدهما : العزم **" جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه : عزم عليه "** قال القراء قي قوله تعالى " فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا" طه 64 .

قال الإجماع : الإحكام و العزيمة على الشيء ، تقول أجمعت الخروج وعلى الخروج "

و الثاني : الاتفاق : فلا إجماع إلا بالاتفاق ، فلو حصل الاختلاف فلا يكون هنالك إجماع .[2]

أما التعريف الاصطلاحي للإجماع ، فقبل أن نتطرق لمفهومه لدى النحاة لا بد من إطلالة قصيرة على معناه عند الأصوليين وأهميته في أصول الفقه ، إذ يمكن القول أن هذا الأصل يعد الدليل الثالث من الأدلة المتفق عليها عند الفقهاء بعد كتاب الله وسنة رسوله –صلى الله عليه وسلم – وهذا ما نبهنا عليه أنفا ، أما بخصوص تعريف الفقهاء للإجماع فهو يتفق من جانب مع ما سنذكره من تعريف النحاة لهذا الدليل إذ أن أصول النحو ، كما ذكرنا مستنبطة

[1]. المرجع السابق ، نفيه ، 77 .

[2] د.حسين رفعت حسين –الإجماع في الدراسات النحوية –ط1 -1426ه -2005 –عالم الكتب – القاهرة .

من أصول الفقه وبالتالي فهم يعرفونه أنه " **اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي(ص) على حكم شرعي " من الجانب النحوي فأبرز تعريف له تعريف ابن جني في كتابه الخصائص " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص** [1]"

يعرفه السيوطي في الاقتراح : " و المراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة و الكوفة [2]"

- يلاحظ من تعريفي ابن جني و السيوطي أن المعنى الاصطلاحي موافق للمعنى اللغوي الثاني وهو الاتفاق هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هو لا يخرج في دلالاته عن مفهوم الإجماع في علم أصول الفقه ، فكلا هما يعني الاتفاق بين علماء كل فن ، وهذا ما يؤكد ما قلناه سلفا من أن النحاة إنما استنبطوا أصولهم من علم أصول الفقه .

- أما في معنى التعريفين فما نستنتجه هو أن الإجماع يقصد به اتفاق نحاة المدرستين البصرة جميعا على مسالة ما بحيث لا يجوز لأحد الخروج عن الحكم بعد أن يحصل الإجماع عليه ، و الملاحظ أيضا أن تعريف السيوطي مؤيد لتعريف ابن جني وشارح له .

- لكن السؤال الذي يجب الإجابة عنه هل هناك فرق بين الاتفاق و الإجماع ؟

- ذهب بعض الباحثين إلى التعريف بينهما –في النحو –بقوله : " وهناك فرق دقيق بين الإجماع و الاتفاق ، فالإجماع : اتفاق جميع العلماء و الاتفاق معظمهم أو أكثرهم "

نقول إنه محجوج بالتعريف اللغوي ، فإذا كان الإجماع : الاتفاق و الإتفاقا : اتفاقا ، فلما الفارق بينهما .

[1] أب الفتح بن جني –الخصائص –ج1 ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ص 189 .

[2] جلال الدين السيوطي –(ت911 ه) الاقتراح في علم أصول النحو –ص187 .

-هذا ويعضد ما نراه قول ابن هشام " اتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عبر " فقال : اتفق ، ثم قال : جميع العرب ، فالاتفاق يعني عدم وجود مخالفة ، ومثل قول ابن هشام كثير في النحاة ، كأن يقول المصنف ، اتفق النحاة .

ونصل إلى القول بأن كلمتي الإجماع و الاتفاق –في النحو –إذا أطلقنا فهما مترادفتان يعنيان عدم وجود المخالفة [1].

أنواع الإجماع :

عرفنا أن الإجماع يعني اجتماع أهل فن ما العارفين به دون غيرهم ، فالإجماع الشرعي مثلا هو إجماع الفقهاء دون الأصوليين ، و الأصليون دون الفقهاء و الإجماع عندهم نوعان:

إجماع صريح : يكون باتفاق المجتهدين بقول يسمح من كل منهم أو فعل يشاهد منه في عصر واحد ، لا يتخلق منهم أحد، **وإجماع سكوتي :** يكون بصدور قول أو فعل عن بعض المجتهدين يعلم به ، وأما سائرهم فيسكتون لا يعلنون موافقة ولا يذيعون مخالفة .

[1]. د.حسين رفعت حسن ، الإجماع في الدراسات النحوية –ط1 -1426 ه -2005م ، عالم الكتب –القاهرة ص 19-20 .

هذا بالنسبة إلى الإجماع في أصول الدين أما الإجماع اللغوي فيمكن أن نرصد ثلاثة أنواع منه عرض لها العلماء :

أما أولها : فإجماع الرواة ويكون بإتقانهم على رواية معينة لشاهد من الشواهد [1].

ثم يأتي **إجماع العرب** واتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم –وخير مثال ، ما أوردناه من قول ابن هشام السابق –كان إجماعهم في عيرات بكسر العين وسكون الياء ، وهناك لابد من الإشارة إلى أن هذا النوع أشار إليه السيوطي وجعله من أقسام الإجماع ، إلا أنه قد لا يوافقه ما ورد على ألسنة بعض النحاة قبله بكثير " قلت : لا تترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء[2] "

[1] محمود محمد نخلة ، أصول النحو العربي ، ص 79 .

[2] د.حسين رفعت حسين ، الإجماع في الدراسات النحوية ، ص 21 .

و هناك أيضا إجماع النحاة على حكم معين في مسألة محددة و قد ثبت إجماعهم في العديد من المسائل بصيغة " أجمعنا " و " أجمع البصريون والكوفيون " و " ذهب ... " و غير ذلك من الصيغ ، و هنا يجدر بنا التساؤل : إذا كان الإجماع أصلا معتدا به ، كما سيأتي ، فهل تجوز مخالفته و يباح الخروج عليه ؟ ، هذا ما علمنا أن الإجماع يحصل بتصويت

الأغلبية الساحقة ،انتهى

يرى أغلب النحاة أن ذلك غير جائز ، و ردوا عددا من أحكام النحاة لمخالفتها الإجماع [1]

و على هذا فإن معظم أقوال الأخفش ، و هو بصري ، التي وافق فيها الكوفيين مردودة في نظر البصريين لأنهم أجمعوا على خلافها و سيأتي ذكر بعض تلك المسائل انتهى .

و بالرغم من تركيز العلماء على هذه الأنواع الثلاثة من الإجماع فإن هذا لا يعني عدم وجود أنواع أخرى له ، فهناك مثلا إجماع القراء و هو اتفاقهم على قراءة واحدة .

و بهذا نصل إلى أن هناك أنواعا من الإجماع ، كل منها خاص بعلم معين ، و القاسم فيها هو التعريف اللغوي أعني الاتفاق [2]

[1] د.محمود نخلة ، أصول النحو العربي ص 87

[2] .حسين رفعت حسين – الإجماع في الدراسات اللغوية ص 21 – 22

نشأة الإجماع و حجيته :

ما يمكن قوله عن نشأة الإجماع أنه إذا كان النحو البصري سبق النمو الكوفي بظهور طبقتين أو ثلاث – على خلاف بين الباحثين – من نحاة البصرة قبل ظهور الطبقة الأولى من نحاة الكوفة ، فمعنى ذلك أن النمو كعلم قد " وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله " ،هذا عن نحو البصرة قبل ظهور الطبقة الأولى من علماء الكوفة .

- فمدرسة الكوفة إذن – قد وضعت أصولها و اتخذت منهجها المحدد ، و شرعت في بناء صرحها النحوي ، ثم أتت مدرسة الكوفة التي – و كما سبق القول ، تتلمذ شيوخها على يد علماء البصرة ، بعدما وصلت مدرسة البصرة إلى ما وصلت إليه ، و حاولت أن تقيم صرحها النحوي على أصول و منهج محدد ، و هي في ذلك توافق أو تخالف ما قد قرر من أصول منهج عند البصريين ، فما وافقت فيه أصول البصريين و منهجهم ، نتج عنه الاتفاق أو الإجماع في المسائل المختلفة ، و ما خالفت فيه أصول البصريين و منهجهم نتج عنه اختلافهم معهم في المسائل

- أي أن الاجماع ، و حسب المعنيين اللغوي و الاصطلاحي للإجماع ، نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة ، ووضعها لأصولها و منهجها ، فالمعنى اللغوي يقتضي وجود فريقين يتفقان ، و المعنى الاصطلاحي يقتضي وجود مدرستين توافق المتأخرة السابقة [1]

- أما من وجهة نظرنا فإننا بجانب التعريف اللغوي للإجماع بشكل تام لكننا لا نوافق المفهوم الاصطلاحي ، نسبيا .

ما نريد أن نقوله : أن لا خلاف في وجود فريقين و حتمية ذلك حتى .

يحصل الاتفاق ، لكن ليس بالضرورة أن يكون الفريقان من مدرستين مختلفتين ، إذ يمكن أن يكون هناك اتفاق بين فريقين من مدرسة واحد كما يوجد اختلاف بين علماء يذهبون نفس المذهب و ينتهجون ذات المنهج .

[1] المرجع السابق ص 24، 25

ما نريد أن نبينه هنا أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف المنهج و إصرار علماء الكوفة على مخالفة خصومهم ، عندها يمكننا أن نسلم بإمكانية حصول الإجماع بإتفاق علماء مدرسة واحدة و إن خالفهم في ذلك خصومهم من مدرسة أخرى ، هذا إذا اعتبرنا الاتفاق ووجوده شرطا لا بد منه لوجود الإجماع ، أي أنه إذ وجد اتفاق فهناك إجماع و انعدام الأول يعني استحالة الثاني ، و على هذا نصل إلى أن اتفاق البصريين على مسألة ما يعني إجماعهم عليها و إن خالفهم في ذلك أهل الكوفة و العكس .

(أما عن حجية هذا الأصل فلا)

أما عن ظهوره كمصطلح في كتب النحاة قد ظهر على ألسنة النحويين من خلال المناظرات و المجالس التي كانت بينهم كأن يقول النحوي خلال مناظراته : لكن النحويين اجتمعوا على كذا ، و هكذا إلى أن أتى ابن جني ووضع كتابه الخصائص ، الذي عقد فيه بابا سماه **" باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة "** فكانت هذه هي أول كتابة عن الإجماع كأصل مفرد مستقل من أصول النحو ، ثم كثر ورود المصطلح في الكتب التي اعتنت بالخلاف مثل : كتاب الإنصاف[1].

و من خلال ما سبق تبرز منزلة الإجماع بين الأصول عند القدماء و المحدثين ، إذ أن إفراده بباب في الخصائص خير دليل على إدراك منزلته منذ البداية الأولى لوضع علم أصول النحو ، و كذلك الأنباري ، كما أشرنا ، و إن كان يستنكر وجود الإجماع فهو مقر بمكانته و منزلته ، و الأمثلة كثيرة في كتبه أما السيوطي فقد وضع كتابه **" الاقتراح في أصول النحو "** و أفرد للإجماع كتاب مستقلا ، و هذا يدل على إدراك القدماء لمكانة الإجماع ، فهو عندهم أصل له منزلته .

[1] المرجع السابق ص 25 ، 26

و قد ألف المحدثون كتبا كثيرة في أصول النحو ، من أمثال الدكتور محمد عيد ، و ا لدكتور سعيد الأفغاني ، إلا أنهم ، و حسب ما لاحظنا في كتبهم ، لم يشر أحد منهم إلى الإجماع كأصل مستقل ، و نستثني الدكتور محمد محمود نخلة الذي أفرد للإجماع بابا في كتابه **" في أصول النحو** [1]"

و بذلك يكون بين اهتمام العلماء بالإجماع دليلا على مدى حجيته و مكانته بين الأدلة ، و ما يزيدنا ثقة بذلك تعريف ابن جني للإجماع في قوله : **" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليهم ، و ذلك لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن و لا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه و سلم – من قوله " أمتي لا تجتمع على ضلاله و إنما هو علم منتزع من استقراء اللغة"**

- في هذا النص حصر ابن جني حجية الإجماع بشرط إعطاء الخصم يده و ذكر مسوغات ذلك ، و هذا ما يؤكد ما قلناه سابقا من أن وجود المخالفة يعني إبطال الإجماع ، ثم بين أنه إذا أجمع العلماء على مسألة ، فلا يجوز مخالفتها ، مصداقا لقوله ، عليه السلام ، " لا تجتمع أمتي على ضلالة " فالإجماع ليس شيئا مبتدعا و إنما وجود من اسقراء اللغة كما نص على ذلك ابن جني " انتهى

المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة :

و سنعرض فيما يأتي بعض المسائل التي أجمع عليها علماء البصرة :

1- ذهب البصريون إلى أن الصفة المشتركة التي لا تقبل التاء للتأنيث لا تجمع بالواو و النون ، و عندهم أن نحو :

منا الذي هو ما إن طر شاربه و العانسون و منا المرد و الشيب .

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 189 .

من النادر الذي لا يقاس عليه .

2- ذهب البصريون إلى أن ضمير المتكلم " أنا إذا كان وحده فالألف و النون هو الاسم . و الألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة ، فهي كالهاء في ا عزه و ارمه ، و إذا وصلت حذفتها ، كما تحذف الهاء من الوصل "

3- ذهب البصريون إلى أن ضمير المخاطب " أنت " الاسم منه الألف و النون " و هي التي كانت للمتكلم ، زيدت عليها التاء للخطاب ، و هي حرف معنى مجرد من معنى الاسمية " [1]

4- ذهب البصريون إلى أن نون التثنية في " الذين و اللتين و هذين و هاتين " لا يجوز تشديدها مع الياء أي : في حالتي الجر و النصب ، و إنما يجوز التشديد مع الألف و قد قرئ " و اللذان يأتيانها منكم " ، " فذانك برهانان" بالتشديد فيهما [2]

5- ذهب البصريون إلى أنه إذا وقعت " ظننت و أخواتها " بين الفعل و مرفوعه نحو : قام ظننت زيد ، يجوز الإلغاء و الإعمال " و ينشد بالرفع و النصب قول الشاعر .

" شجاك أطن ربع الظاعنين و لم تعبأ بعذل العاذلين "

6- ذهب البصريون إلى أنه " لا يجوز أن تلغى " ظننت و أخواتها " عن العمل في مفعولها مع تقدمها عليها مطلقا " [3]

7- ذهب البصريون إلى أنه لا يقدر فاعل بالاسم الظاهر من غير سابك من الأحرف الثلاثة "أن ، أن ، ما" نحو " يعجبني أنك تقوم ، و أن تقوم ، و :

" يسر المرء ما ذهب الليالي ..... أي قيامك و ذهاب الليالي "

[1] د.حسين رفعت حسين ، الإجماع في الدراسات النحوية ص 114

[2] نفسه ص 116

[3] المرجع السابق . ص 131

8- ذهب البصريون إلى أن " الكاف الحرفية " إذا دخلت على " أرأيت " التي بمعنى " أخبرني " فإن الفاعل هو التاء ، و الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب " [1]

و المسائل كثيرة يستحيل التعرض إليها جميعا في هذا الموضع و هي موجودة في كتب النحو.

و في الختام يمكن القول أنه نتيجة لكثرة علماء مدرسة البصرة كانت نسبة المسائل التي ورد فيها الخلاف كبيرة إذا قيست بالمسائل[2] .

المختلف فيها عند مدرسة الكوفة ، حيث بلغ عدد المسائل التي فيها خلاف عندهم اثنتين و ثمانين مسألة من جملة المسائل المجمع عليها و تبلغ مائة و خمس و ثمانين مسألة ، و يعد الأخفيش المتصد و للمركز الأول في المخالفة فقد بلغ عدد المسائل التي خالق فيها مدرسته سبعا و أربعين مسألة ، و هذا إن دل فإنما يدل علة سعة علمه و اجتهاده [3]

[1] نفسه ص 132

[2] نفسه ص 199

[3] المرجع السابق ص 321

بعد رحلة البحث في عالم النحو و النحاة ، و بالأخص أصول النحو ، هذه خاتمة موجزة نضع فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج خلال ما تضمنته سطور هذا البحث عبر ملازمتنا له طوال هذه المدة من الزمن ، و هي نتائج موجزة تعتبر خلاصة ما سطرناه في طياتنا النحو العربي مهم جدا في إحياء اللغة العربية التي هي لغة القرآن و بها يمكننا فهم أحكامه،و إدراك المقصود من قول الله ، عز و جل ، أي أن النحو لا يحتاج إليه دارس اللغة فحسب ، و إنما هو ضروري حتى عند علماء الشريعة ، و المجالات الأخرى كالصحافة مثلا أدلة النحو و أصوله مهمة لدى النحاة ، فبها يستطيع النحاة استخراج أحكام المسائل النحوية و النطق بها ، من كلام العرب و القرآن و سائر المصادر التي اعتمدها النحاة على مر العصور .

- يعد الإجماع مصدرا لا يقل أهمية عن باقي الأدلة من سماع و قياس ، و استصحاب .

- الإجماع و إن أنكره من أنكره من العلماء فهذا لا ينقص من منزلته بين الأدلة و حجيته باقية

مدرسة البصرة قد لعبت دورا فعالا في النهوض بالنحو ووضع أصوله .

للإجماع النحوي عدة صور ، فهناك إجماع البصرة ، و هناك إجماع الكوفة ، و هناك مدرستي البصرة و الكوفة ، و نجد أيضا إجماع مدرستي الأندلس و بغداد .

إن خروج أحد من العلماء عن إجماع أصحابه و مخالفته لهم ، لا يدل على شيء سلبي ، و إنما يزيدنا ثقة بسعة علمه و اجتهاده .

قد تقيد المصطلحات الدالة على الإجماع بأحد الفريقين كأن يقول النحوي " اتفق البصريون ، أو أجمع الكوفيون ، أو لا خلاف بين البصريين "

1. أبو الفتح عثمان بن جني– الخصائص – ج1 تحقيق علي النجار دار الكتب المصرية
2. أبو القاسم الزجاجي – الإيضاح في علل النحو – تحقيق د .مازن المبارك – دار النفائس – بيروت ط 2 1423 هـ -1979 م
3. سعيد الأفغاني – في أصول النحو – ط 1407 هـ -1987هـ - المكتبة الإسلامية – بيروت
4. جرجي زيدان تاريخ أداب العربية – ج1 – الجزائر العاصمة الثقافة العربية 2007
5. نفسه ج 2
6. صالح عبد العزيز ال الشيخ جامع الرسائل و الدروس العلمية ط1 1431 هـ -2010 م –دار بن حزم – القاهرة .
7. صاحب أبو الجناح – دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها ط 1429 1 هـ -1923 م – دار الفكر – عمان –الأردن .
8. فؤاد حناطرزي– في أصول اللغة و النحو – ط 1 2005 – مكتبة لبنان -بيروت
9. نوري المسلاتي -أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لإبن الأنباري ط 1 – 1421 هـ -2010 م – دار بن حزم بيروت –لبنان
10. حسن منديل العنيلي– التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي ط 2011 – دار الدجلة– عمان – الأردن .
11. عبود السمرائي– المدارس النحوية -ط 1 2007 م – 1437 هـ دارالمسيرة - عمان الأردن
12. خالد بن سليمان مهنا الكندي – التعليل النحوي في الدرس اللغوي -ط 1 2007 م – 1427 هـ
13. محمد حسن عبد العزيز – مصادر البحث اللغوي ط 1 يناير 1997 م – دار الكتاب الجامعي – كويت
14. عبد الرحمن الحاج صالح – السماع اللغوي عند العربو مفهوم الفصاحة – دار موفم– جزائر – 2007
15. عبد المجيد عيسائي – النحو العربي بين الأصالة و التجديد ط 1 – 1429 هـ - 2008 م دار بن حزم – بيروت – لبنان .
16. د . سعيد جاسم الزبيدي -القياس في النحو العربي – ط 1 1997 – دار الشروق – رام الله – المنارة .
17. مصطفى صادق الرافعي – تاريخ آداب العربية ج 1 – ط 1 1429 هـ - 2008 مدار بن حزم – بيروت – لبنان .
18. محمود سليمان ياقوت – مصادر التراث النحوي – 2003 – دار المعرفة
19. خديجة الحديثي – المدرسة النحو – ط2 – دار الأمل – أربد – الأردن 2001

20. محمود ط حمد نخلة – أصول النحوالعربي– ط1 – 1407 هـ - 1987 م جار العلوم العربية – بيروت – لبنان .

21. مجاهد عبد كريم – علم اللسان العربي – ط 2009 – دار أسامة - الأردن

22. الحافظ أبي الغداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي – البداية والنهاية المجلد ط – 1430 هـ - 2009 م دار بن حزم – بيروت –لبنان .

23. نفسه -المجلد 4

24. مطيع غانم فارغ – ردود بن مالك على النحاة – ط1 – 2014 – دار اليازوري – عمان

25. فاضي قضاة بهاء الدين بن عقيل (ت 769 هـ) شرح بن عقيل ج 1 ط- 1431 هـ - 1990م – المكتبة العصرية بيروت

26. نفسه ج2

27. محمد بن صالح العثثيمين– شرح ألفية بن مالك ط 1- 1424 هـ -2013 م دار بن الجوري – القاهرة .

الفهرس

الموضوع الصفحة

الإهداء
المقدمة
- مدخل : النحو العربي المصطلح و النشأة.....1
- الفصل الأول : تاريخ أصول النحو.....12
- تمهيد.....13
- تعريف أصول النحو.....15
- نشأة علم أصول النحو.....18
- غاية علم أصول النحو.....21
- أهم المؤلفين في أصول النحو.....23
- أدلة النحو.....32
- خاتمة..... 49

الفصل الثاني : تاريخ مدرسة البصرة..... 50
تمهيد

- عوامل أسبقية البصرة على غيرها منمدن العراق 52
- منهج البحث ومصادر الدراسة عند البصريين.....56
- أشهر علماء البصرة.....64
- نشأة الخلاف بين البصرة و الكوفة.....81
- الدوافع الباعثة على الخلاف.....84
- مسائل الخلاف.....88
- خاتمة.....92
-

الفصل الثالث : الإجماع عند البصريين.....94
- تمهيد.....95
- تعريف الإجماع.....97
- أنواع الإجماع.....100
- نشأة الإجماع.....102
- المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة.....106
- الخاتمـــــة 109
- فهرس المراجع و المصادر.....112
- فهرس المواضيع 116